

المقتطف

(أخبار - تقارير - مقالات)

الثلاثاء - ٢٧/١١/٢٠١٨م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

- ورقة مصرية جديدة للمصالحة الفلسطينية تعتمد تشكيل حكومة وإجراء انتخابات
- ترتيبات مصرية لاستقبال وفود من الفصائل لمناقشة تطبيق المصالحة بعد جولة فتح وحماس
- مبادرة جديدة لإنجاز المصالحة ورفع العقوبات عن غزة
- قياديو فصائل غزة لـ"العربي الجديد": التطبيع طعنة للقضية الفلسطينية
- كتائب القسام: معلومات شعبية تساعدنا في تتبع خيوط عملية التسلل الإسرائيلية لغزة
- الحياة اللندنية
- القدس العربي
- وكالة سما
- العربي الجديد
- الأناضول التركية

شؤون عربية:

- وزير سوداني: عداؤنا مع إسرائيل إلى قيام الساعة
- مؤتمر مواز لـ«مجلس سوريا الديمقراطية»: جولة «أستانا» غداً بحضور «مكتمل»
- الجزيرة نت
- الأخبار اللبنانية

شؤون إسرائيلية:

- فريدمان: تأجيل صفقة القرن بهدف تحقيق أقصى درجة قبول
- الجنرال الإسرائيلي آفي ديختر يقدم خارطة طريق عسكرية للتعامل مع غزة
- رئيس تشيكيا: سأسعى إلى نقل سفارة بلادي في إسرائيل إلى القدس
- النيابة الإسرائيلية توصي بمحاكمة نتنياهو
- رئيس تشاد: سنساهم باستئناف العلاقات بين إسرائيل والسودان
- عرب ٤٨
- عربي ٢١
- فرانس برس
- الشرق الأوسط
- أمد للإعلام

شؤون دولية:

- وكرانيا تشكو «عدواناً جديداً» وتستنفر قواتها وروسيا تتهمها بانتهاك مياها الإقليمية
- وكالات أنباء

المقالات والدراسات

- حوار القاهرة: فرص النجاح تعادل احتمالات الفشل
- التصعيد الأخير في قطاع غزة: دلالات وانعكاسات
- المقاومة انتصرت في معركة الوعي
- حماس وضرورة التحالف مع إيران
- «شعب» يريد الحرب!!
- تداعى فرص نيّانياهو التاريخية
- أزمة الحكومة في إسرائيل: كيف انتهت، ولمصلحة من؟ (تقدير موقف)
- من دولة فلسطينية مستقلة لدولتين
- التعاطي الإسرائيلي مع الإعلان الفلسطيني
- الشرق الأوسط.. على عتبة التصعيد أم احتواء الحرائق؟
- معادلة صعبة: هل تستطيع موسكو مقايضة نفوذ إيران في سوريا بالعقوبات؟
- ماذا قد يحدث إذا انهار النظام الإيراني؟
- هاني المصري
- مركز رؤية للتنمية
- محمد مرداوي
- محمد عايش
- فايز رشيد
- محمد السعيد إدريس
- المركز العربي للأبحاث
- أحمد عبد الهادي
- أنس عبد الرحمن
- ناصر حتي
- مركز المستقبل للدراسات
- آني ألباوم

ورقة مصرية جديدة للمصالحة الفلسطينية تعتمد تشكيل حكومة وإجراء انتخابات

الحياة . ٢٧/١١/٢٠١٨

كشف مسؤولون فلسطينيون لـ «الحياة» أن مصر عرضت على وفدي حركتي «فتح» و«حماس» ورقة افكار جديدة للمصالحة وانهاء الانقسام.

ونصت الورقة على تمكين الحكومة الحالية من تولي مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، على ان تلتزم بتوصيات اللجنة الادارية والقانونية في شأن تنقلات الموظفين في قطاع غزة. كما نصت ايضاً على تشكيل حكومة وفاق وطني جديدة بعد فترة قصيرة من تولي الحكومة الحالية مهماتها، وعلى اجراء انتخابات عامة، بعد فترة زمنية معينة يجري الاتفاق عليها، مثل ستة شهور او سنة.

وقالت المصادر إن حركة «حماس» وافقت على الورقة المصرية لكن حركة «فتح» طلبت ادخال تعديلات عليها. ومن هذه التعديلات اعتبار صلاحية الحكومة مطلقة في الوزارات والدوائر الحكومية وعدم منح أي جهة او هيئة أي صلاحيات لتقييد عمل الوزراء والمسؤولين الحكوميين.

ترتيبات مصرية لاستقبال وفود من الفصائل لمناقشة تطبيق المصالحة بعد جولة فتح وحماس

القدس العربي . ٢٧/١١/٢٠١٨

علمت «القدس العربي» أن هناك ترتيبات لوصول وفود قيادية من الفصائل الفلسطينية، إلى العاصمة المصرية القاهرة، ستبدأ بحركة الجهاد الإسلامي، لبحث الملفات الفلسطينية التي يراها جهاز المخابرات المصرية، المتمثلة في «المصالحة الداخلية والتهدة مع إسرائيل، بعد استكمال زيارة وفدين من حركتي فتح وحماس، بحثا الملفات ذاتها وتطوراتها، ضمن الخطة المصرية الجديدة لإعادة قطار المصالحة لسكة الانطلاق بعد التوقف الطويل.

ولم يحدد موعد نهائي لوصول وفود تلك الفصائل الفلسطينية، غير أن داوود شهاب، رئيس المكتب الإعلامي لحركة الجهاد الإسلامي قال لـ «القدس العربي»، إن المسؤولين المصريين أبلغوهم سابقا، بأن تلك اللقاءات ستتم بعد انتهاء اللقاءات والاجتماعات مع وفدي فتح وحماس.

وأكد شهاب على موقف حركته المطالب بأن تكون المصالحة داعمة لمشروع المقاومة، والتمسك بالحقوق الفلسطينية، مؤكدا أن حركة الجهاد تدعم الجهود الرامية لإنهاء الانقسام من خلال تنفيذ الاتفاق الموقف من جميع الفصائل الفلسطينية في القاهرة عام ٢٠١١، ليكون «المنطلق الأساس» للتنفيذ، وان يصاحب ذلك عقد اجتماع للإطار القيادي المؤقت الذي نص الاتفاق ذاته على تشكيله.

ويوم أمس أنهى وفد فتح برئاسة عزام الأحمد، وعضوية حسين الشيخ، وكلاهما عضوان في اللجنة المركزية، واللواء ماجد فرج مدير المخابرات الفلسطينية، لقاءاته مع المسؤولين المصريين، حيث كانا قد وصلا القاهرة مساء أول من أمس.

وتركز النقاش على النتائج التي أحرزها الفريق المصري المشرف على المصالحة بعد لقاءاته مع وفد حماس برئاسة صالح العاروري، حيث قدمت مصر للطرفين رؤية جديدة تستند إلى اتفاقيات المصالحة الموقعة بين الطرفين برعايتها، وآخرها اتفاق ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، من أجل تجاوز الخلافات حول النقاط العالقة، المتمثلة في «تمكين» الحكومة، وإنهاء الخلاف حول ملف الموظفين، وسلطة الأراضي والقضاء والجباية، وهي ملفات متشابكة مع بعضها البعض.

وفي هذا السياق طالب ماجد الفتياي أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، من حركة حماس بأن «تعود الى الوعي الوطني الفلسطيني، وعدم انتظار مساعدة من هنا أو هناك»، وطالبها كذلك بـ «الالتفاف حول المشروع الوطني الفلسطيني والاستجابة لنداء الأقصى الذي ينادي الجميع». وأكد أن ما يجري في القاهرة من حوارات مع المسؤولين المصريين «هو الاطلاع على رد حماس حول تطبيق اتفاق ٢٠١٧»، رافضا ما وصفه بـ «التلاعب بالألفاظ»، كما تفعل حماس.

يشار إلى أن قادة حماس يؤكدون أن زيارة وفدها للقاهرة، تأتي من أجل بحث اللقاءات الثنائية وإنهاء حصار غزة، وتطبيق المصالحة، وفقا لاتفاق عام ٢٠١١، بدون ذكر الاتفاق الأخير الموقع العام الماضي. ولم يصدر وفد حماس برئاسة صالح العاروري، بيانا صحافيا كما جرت العادة حول نتائج لقاءاته مع المسؤولين المصريين، رغم مغادر وفد الخارج القاهرة، وبقاء الوفد الذي قدم من غزة ويضم عضوي المكتب السياسي خليل الحية وروحي مشتهى، وهو ما يمكن أن يكون راجعا لطلب مصري، في إطار العمل الحافظ على إنجاز الجولة الحالية.

ورغم عدم تصريح حماس في بيان رسمي عن نتائج اللقاءات، قال القيادي في الحركة حسن يوسف، إن حركته وافقت على الورقة المصرية للمصالحة مع فتح، داعياً الأخيرة إلى الموافقة عليها بشكل سريع لإنهاء الانقسام، مؤكداً أن بنود اتفاق عام ٢٠١١ هي أساس المباحثات لإنجاز المصالحة.

وأشار إلى أن ما وصله من معلومات من وفد الحركة الذي غادر القاهرة، تؤكد الموافقة والتعامل بإيجابية مع ما قدمه المسؤولون المصريون الراعون لهذه المصالحة.

وكانت «القدس العربي» قد كشفت في وقت سابق، عن وجود موافقة من حماس على مطلب «تمكين» الحكومة من أداء عملها الكامل في غزة كما الضفة الغربية، وهو أحد بنود «المقاريات» التي وضعتها مصر لتجاوز الخلافات، حيث تطالب حركة فتح بذلك.

ومن المتوقع أن يعود وفدا فتح وحماس إلى القاهرة، لاستكمال باقي النقاشات حول بدء عملية تطبيق اتفاق المصالحة، حيث ترتب المخابرات المصرية لعقد «لقاء ثنائي» في حال كانت ردود الطرفين على رؤيتها الجديدة إيجابية.

وكانت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة، قد ناشدت مصر بدعوة القوى الفلسطينية كافة، لعقد لقاء في القاهرة لمباشرة تطبيق الاتفاقيات ووضع الآليات اللازمة لـ «إنجاز الوحدة والشراكة على قاعدة أن الكل شريك بهذه الوحدة التي بها ومن خلالها نستطيع أن نواجه تحديات المرحلة المقبلة».

ودعت اللجنة في بيان لها، مصر لـ «الاستمرار في جهودها لإنهاء الانقسام الفلسطيني وصولاً لتحقيق الشراكة». وأكدت أن الفصائل لا تحتاج إلى اتفاقيات جديدة «بل تحتاج إلى تطبيق الاتفاقيات السابقة»، كونها كافية وتحتاج فقط إلى «إرادة حقيقية تنجز هذه المصالحة وتنتهي حالة الانقسام».

وشددت على أنه «لا خيار أمامنا في مواجهة التحديات وحماية قضيتنا الوطنية سوى طي صفحة الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على قاعدة تطبيق اتفاقيات المصالحة التي وقعت عليها كافة القوى سابقاً حمايةً للوحدة والشراكة وصون جبهتنا الداخلية».

وجددت اللجنة تمسكها بـ «استمرار مسيرات العودة وكسر الحصار»، مشيرة إلى ضرورة أن تتجسد الوحدة الميدانية الفصائلية والجماهيرية بـ «وحدة وشراكة وطنية تنهي الانقسام وتعزز وحدتنا في مواجهة الاحتلال».

مبادرة جديدة لإنجاز المصالحة ورفع العقوبات عن غزة

وكالة سما . ٢٧/١١/٢٠١٨

أطلق تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة، أمس الاثنين، مبادرة وطنية لإنجاز ملف المصالحة برعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لاسيما في ظل الصعوبات التي تعيشها القضية الفلسطينية بعد الإعلان عن ما يسمى بصفقة القرن، والعدوان الإسرائيلي المتكرر على الشعب الفلسطيني.

وفي فيما يلي أهم ما توصلت إليه المبادرة:

١. تعلن السلطة الفلسطينية رفع الإجراءات العقابية كافة عن قطاع غزة، وإعادة الرواتب بنسبة ١٠٠% لموظفي السلطة، ودفع المتأخرات والخصومات التي تم اقتطاعها بأثر رجعي على مدار ٦ أشهر.
٢. عودة اللجنة الإدارية والقانونية لممارسة أعمالها في قطاع غزة بعد إعادة تشكيلها، بحيث يتم اختيار أعضائها بالتوافق الوطني. وأن يكونوا ممثلين عن الفصائل والقوى كافة، بالإضافة إلى مستقلين موقعين على اتفاقية القاهرة ٢٠١١. ويبدأ عمل اللجنة بعد أسبوعين من تاريخ الإعلان عن رفع الإجراءات العقابية ووقف الخصومات، وأن تستمر بأعمالها دون انقطاع ولحين الإعلان عن النتائج، على ألا تزيد مدة عملها عن شهرين كحد أقصى، ليتم البدء بعملية دمج الموظفين المدنيين.
٣. تشكيل لجنة عسكرية مشتركة من الحكومة وممثلين عن حركة حماس برئاسة مصرية، لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وفتح باب النظم للعسكريين والضباط الأكفاء الذين تم إحالتهم للتقاعد المبكر لمدة ١٠ أيام فقط، قبل بدء عملية التقييم والتي تنتهي أعمالها كحد أقصى شهرين، بالتزامن مع عمل اللجنة الإدارية والقانونية المختصة بالموظفين المدنيين.

٤. تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتوافق يترأسها الرئيس محمود عباس، ويقوم بأعماله نائب رئيس الوزراء، على أن يكون عدد الوزراء في الحكومة هو الحد الأدنى الممكن بعد دمج الحقائق الوزارية، وتكون مهمتها الأساسية تسيير الأعمال، والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال ٦ أشهر كحد أقصى. على أن تمارس صلاحياتها ومهامها في قطاع غزة والضفة الغربية دون قيد أو شرط.
٥. السماح خلال هذه الفترة (٦ أشهر) بدخول الأموال والمنح المقدمة من قطر والدول العربية لدعم أهالي قطاع غزة ودفع فاتورة الموظفين الذين عينتهم حركة حماس، وتخصم هذه الدفعات من مستحقات الموظفين الذين يتم دمجم بناء على تقييم اللجنة الإدارية المتوافق عليها واللجنة العسكرية على حد سواء.
٦. تفعيل لجنة المصالحة المجتمعية والسماح لها بممارسة أعمالها وإنهاء الخلافات كافة، وتعويض المتضررين من أحداث الانقسام وفقاً لاتفاق القاهرة ٢٠١١ بالتزامن مع عمل اللجان الأخرى وإغلاق الملف بشكل كامل خلال فترة ثلاثة أشهر كحد أقصى.
٧. بدعوة ورعاية مصرية يتم انعقاد جلسة للحوار بالقاهرة للقوى والفصائل والشخصيات الموقعة على اتفاقية القاهرة ٢٠١١، لتذليل أية عقبات أمام عمل اللجان المختلفة، والتوقيع على ميثاق شرف بعدم الإخلال بأي بند من بنوده، والتوقف عن التراشق الإعلامي، ومساندة اللجان في تنفيذ مهامها.
٨. فور انتهاء جلسة الحوار، تقوم مصر بتوجيه دعوة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للرئيس محمود عباس، لعقد اجتماع للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير وفق اتفاق ٢٠١١، بحضور كامل الأعضاء في الإطار القيادي المؤقت (لجنة تفعيل منظمة التحرير) برئاسة الرئيس محمود عباس في القاهرة لمدة ٣ أيام، والتمديد في حال لزم الأمر لاختيار نائب للرئيس بحيث يكون من حقه الدعوة لانعقاد المجلس، وتكون قراراته غير قابلة للتعطيل، ويقوم بمهام القيادة الفلسطينية إلى حين إجراء انتخابات المجلس الوطني وانتخاب أعضاء المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، مع ترجيح أن يكون هذا المنصب لحركة حماس.
- وتستمر اللجنة التنفيذية الحالية بعملها وتعتمد ما يتم التوافق عليه في الإطار القيادي المؤقت، أي أن ما يتم الاتفاق عليه لا يصبح ملزماً وشرعياً إلا بقرار من اللجنة التنفيذية. وينتهي الاجتماع بمناقشة الاستراتيجية الوطنية والسياسية والبرنامج الكفاحي للشعب الفلسطيني وتفعيل منظمة التحرير وتشكيل أطرها القيادية.
٩. يتم الإعلان عن انتهاء هذه الحقبة السوداء من تاريخ الشعب الفلسطيني من خلال مؤتمر صحفي مشترك.

قياديو فصائل غزة لـ "العربي الجديد": التطبيع طعنة للقضية الفلسطينية

العربي الجديد . ٢٧/١١/٢٠١٨

أكدت فصائل فلسطينية، اليوم الاثنين، أن حالة التطبيع التي تشهدها المنطقة العربية والإسلامية مع إسرائيل وفتح العواصم أمام زيارات مسؤولين في دولة الاحتلال ووفود رسمية يعكس "الانهيار التي وصلت له بعض الأنظمة وسيساهم في انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية".

ودعا قياديون في الفصائل، في حديث خاص لـ"العربي الجديد"، إلى "ضرورة تحرك الشعوب العربية لوقف هرولة الحكام العرب تجاه إقامة علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي بصورة رسمية والوقوف في وجه المحاولات الرامية لذلك عبر حراك جماهيري موسع".

وشهدت الآونة الأخيرة زيارة قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى سلطنة عمان للمرة الأولى منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى جانب إعلان نيته زيارة دول عربية أخرى لا تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل بالإضافة لدولة إسلامية في أفريقيا.

وذكرت تقارير صحافية إسرائيلية، أخيراً، أن البحرين وإسرائيل في طريقهما لإعلان تطبيع العلاقات بشكل رسمي، وأن نتنياهو سيزور المنامة خلال الفترة القليلة المقبلة تتويجاً للمباحثات الدبلوماسية القائمة حالياً، وهو ما يتفق مع ما كشفه السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، داني دانون أن نتنياهو أجرى سلسلة لقاءات سرية مع عدد من رؤساء وقادة دول عربية وإسلامية.

وقال القيادي في حركة "حماس" وعضو كتلتها البرلمانية يحيى موسى، إنه "بات من الواضح حالة الانهيار في المنطقة العربية وتحديداً بعد الانقضاخ على الربيع العربي والثورات التي أطاحت بالأنظمة السابقة والتي رأت فيها الأنظمة الحالية أن الظروف باتت مهيأة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل".

وأضاف موسى، لـ"العربي الجديد"، أن "ما يجري حالياً هو حالة من السقوط لبعض الأنظمة العربية إلا أن ذلك لن يحميها من الانهيار والاندثار"، مشدداً على أن "التطبيع الذي تقوم به بعض الدول العربية وفتح العواصم سيعجل بسقوط أنظمة الحكم في هذه البلاد".

وتابع "انعكاسات التطبيع والهرولة لبعض الأنظمة العربية وفتح قنوات اتصالات رسمية ومباشرة مع إسرائيل سيكون سلبياً على القضية الفلسطينية"، مستدركاً بالقول إن "حالة اليقظة لدى الشعوب العربية قادرة على إحداث النهضة مجدداً ووقف هذه الحالة".

من جهته، شدد القيادي في حركة "الجهاد الإسلامي"، خضر حبيب، على أن "التطبيع مع الاحتلال مستنكر ومدان فلسطينياً وعربياً نظراً لانعكاساته الخطيرة والسلبية على القضية الفلسطينية ومستقبلها"، مشيراً إلى أن "الاحتلال يهرول وراء تطبيع العلاقات مع الدول العربية استباقاً لأي حل للقضية الفلسطينية في المستقبل".

ولفت حبيب لـ"العربي الجديد"، إلى أن "الاحتلال الإسرائيلي عندما ينجز التطبيع مع مختلف العواصم العربية والإسلامية لن ينظر لأية حقوق متعلقة بالشعب الفلسطيني وسيستنكر لها"، مشدداً على أن أي علاقة تطبيع مع إسرائيل من قبل الدول العربية والإسلامية هي "خيانة حقيقية" للقضية الفلسطينية، داعياً إلى ضرورة التحرك الجماهيري لوقف التطبيع مع الاحتلال.

إلى ذلك، ذكر القيادي في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، ماهر مزهر، أن الاحتلال الإسرائيلي "قشل في السابق في حماية بعض العروش والأنظمة التي سقطت وسيفشل في المستقبل في حماية الأنظمة التي تفتح له الأبواب حالياً وتريد تطبيع العلاقات معه".

وشدد مزهر، لـ"العربي الجديد"، على أن "التطبيع مدان بكافة أشكاله ووسائله وسيكون مضرًا على القضية الفلسطينية وسيساهم في زيادة بطش الاحتلال وجرائمه بحق الشعب الفلسطيني"، داعياً إلى "تشكيل حراك جماهيري موسع يعمل على التصدي لحالة التطبيع مع إسرائيل".

ووصف القيادي في الجبهة الشعبية التطبيع مع إسرائيل بـ"طعنة حقيقية في خاصرة الشعب الفلسطيني وحقوقه المسلوبة من الاحتلال"، مشدداً في الوقت ذاته على أن الاحتلال لن يستطيع حماية أية نظام من السقوط كما جرى خلال السنوات الماضية.

كتائب القسام: معلومات شعبية تساعدنا في تتبع خيوط عملية التسلل الإسرائيلية لغزة

الأناضول . ٢٧/١١/٢٠١٨

أعلنت كتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحركة حماس، مساء الإثنين، أن "معلومات شعبية" تساعدنا في تتبع خيوط عملية تسلل القوة الإسرائيلية لقطاع غزة، في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري.

وقال أبو عبيدة، المتحدث باسم الكتائب، في تغريده له عبر "تويتر": "لقد قدم أهلنا وشعبنا في كل أماكن تواجدنا وأحرار أمتنا الكثير من المعلومات المهمة والقيمة التي تخدم المقاومة فيما يخص تداعيات عملية تسلل القوة الإسرائيلية الخاصة لقطاع غزة".

وأضاف أن هذه المعلومات "استفدنا منها بشكل حقيقي وساعدت ولا تزال في تتبع خيوط العملية الفاشلة، وذلك بعد نشرنا لصور أفراد القوة الصهيونية الخاصة".

وتابع: "نشكر ونحيي أبناء شعبنا في كل الساحات الذين أثبتوا أنهم على قدر المسؤولية والرهان، وأنهم السند الحقيقي للمقاومة وندعوهم للمزيد من التفاعل والإسناد للمقاومة في هذه القضية".

وقالت كتائب القسام، الخميس الماضي، إنها وصلت إلى مراحل متقدمة في كشف خيوط توغل القوة الإسرائيلية جنوبية قطاع غزة.

ونشرت القسام صوراً لأشخاص، بينهم سيدتان، قالت إنهم من أفراد القوة الإسرائيلية الخاصة، التي تسللت إلى مدينة خان يونس.

وأعلنت الكتائب، في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، أنها اكتشفت قوة إسرائيلية متسللة إلى خان يونس، واشتبكت مع عناصرها؛ ما أسفر عن استشهاد سبعة أشخاص، ومقتل ضابط إسرائيلي.

واكتفى موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحماس، بالقول، قبل أيام، إن القوة الإسرائيلية تسللت إلى غزة لـ"أغراض استخبارية" دون تقديم أية تفاصيل.

وزير سوداني: عداؤنا مع إسرائيل إلى قيام الساعة

الجزيرة نت . ٢٧/١١/٢٠١٨

قطع وزير الإعلام السوداني بشارة جمعة الشك باليقين بشأن المزاعم الإسرائيلية عن زيارة مرتقبة لبنيامين نتنياهو إلى الخرطوم، قائلاً إن العداء مع إسرائيل "باق إلى قيام الساعة". وفي حديثه أمام مؤتمر حول مكافحة المخدرات عقد بالخرطوم، قال جمعة إن "العداء بين السودان ودولة إسرائيل فكريا ودينيا مستمر إلى أن تقوم الساعة". من جهته، نفى رئيس القطاع السياسي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم عبد الرحمن الخضر وجود أي توجه للتطبيع مع إسرائيل، وقال إن حزبه لم يناقش الأمر في أي من مستوياته. وكان الرئيس التشادي إدريس ديبي -الذي يزور إسرائيل حالياً- قال إنه مستعد للمساهمة في تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل والتوسط بينهما. وزعمت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أن السودان هو الدولة التالية في مسلسل الدول العربية والإسلامية التي من المتوقع أن تفتتح أمام إسرائيل وتبدأ إقامة علاقات معها، وبحسب ما أوردته فإن الجهود الإسرائيلية السرية تنصب الآن على دولة السودان. ونقلت صحيفة هآرتس عن مصادر إسرائيلية، أن إسرائيل تستعد لإطلاق وترتيب العلاقات مع السودان والبحرين قريبا.

مؤتمر مواز لـ «مجلس سوريا الديمقراطية»: جولة «أستانا» غداً بحضور «مكتمل»

الأخبار . ٢٧/١١/٢٠١٨

كرّس الاعتداء الذي استهدف أحياء في مدينة حلب بقذائف تحوي مواد كيميائية، وما تبعه من غارات روسية على مواقع إطلاقها في محيط المدينة الجنوبي الغربي، ارتباط مصير «اتفاق سوتشي» بالإرادة الروسية - التركية المشتركة للحفاظ عليه بمعزل عن التصعيد الميداني. هذا الواقع اتضح منذ إعلان تركيا الانتهاء من سحب السلاح الثقيل خارج المنطقة المنزوعة السلاح، وانقضاء مهل المرحلة الخاصة بسحب الجماعات الإرهابية، من دون أي تغييرات تذكر على الأرض. حينها، خرجت موسكو لتؤكد أولوية «نوعية وجودة» التنفيذ على الالتزام بجدوله الزمني. ورغم تصريحات وزارة الدفاع الروسية (قبل هجوم حلب) عن ضرورة إعادة الزخم إلى مسار تنفيذ الاتفاق والحفاظ على ما تم تحقيقه، لم يبرز ما يشير إلى أن التصعيد المحدود ضمن «المنطقة المنزوعة السلاح» المفترضة، قد يقوّض إطار الاتفاق. غير أن مجريات ما بعد الاعتداء في حلب أسهمت في التأكيد على أن روسيا لن تتخلى عن حقها في استهداف الفصائل التي تنتهك التهدئة المفروضة، كما أنها لن تخلّ بتفاهاتها مع تركيا، والتي أتاحت مسار محادثات أستانا، التي تضرب موعداً جديداً، غداً.

وبعد تلميح الجانب التركي، قبل أيام، إلى ضرورة القيام بإجراءات إضافية لتأمين فتح الطريقين الرئيسيين بين حلب وحماة، وحلب واللاذقية، أمام حركة النقل والعبور، أفادت أوساط معارضة بوجود تخوف من تحرك لـ«هيئة تحرير الشام» داخل منطقة «خفض التصعيد»، في محاولة لتأمين السيطرة على كامل نقاط طريق حماة - حلب الدولي. ووفق تلك الأوساط، تخشى فصائل «الجبهة الوطنية للتحرير» من محاولة «تحرير الشام» السيطرة على مدينة معرة النعمان ومحيطها، والتي تعدّ النقطة الأبرز على الطريق خارج نفوذ «تحرير الشام». وفي حال صحّت تلك التقديرات، يحتمل أن تشهد المنطقة تصعيداً جديداً تقوده «تحرير الشام»، بهدف التحكم في كامل الطريق الدولي، وبما يساعد أيضاً في تقريبها من الفصائل «الجهادية» الراضية لـ«اتفاق سوتشي». وأتى ذلك فيما أعلنت «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية» أن الحكومة السورية طلبت منها إرسال وفد إلى موقع سقوط القذائف الحاملة موادّ كيميائية، لتقصّي الحقائق. وأوضح الرئيس الجديد للمنظمة، فرناندو أرياس، أن المنظمة اتصلت بدائرة الأمن في الأمم المتحدة وذلك «لتقييم الوضع الأمني على الأرض من أجل احتمال إرسال بعثة تقصي حقائق إلى سوريا».

وفي موازاة التطورات الميدانية، ينتظر أن تنطلق غداً، ولمدة يومين، اجتماعات جولة جديدة من محادثات أستانا. وأوضح وزير الخارجية الكازخي خيرت عبد الرحمنوف، أن كل المشاركين أكدوا حضورهم الجولة، بما ذلك الجانبان الحكومي والمعارض، والدول الضامنة، والمراقبون والأمم المتحدة. غير أنه لفت إلى أن مستوى التمثيل الأممي لم يحدد بعد، إذ لم يتم تأكيد حضور المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، تلك الاجتماعات، حتى ليل أمس. ولم يصدر أي تعليقات حول جدول الأعمال المتوقع لهذه الجولة الجديدة، فيما يتوقع أن يكون ملف إدلب أبرز ما سيناقش خلالها، إلى جانب الملفات الدورية مثل تبادل المعتقلين والمختطفين. وفي تزامن لافت مع اجتماعات أستانا، أعلن «مجلس سوريا الديمقراطية»، الممثل السياسي لـ«قوات سوريا الديمقراطية»، عن الإعداد لتنظيم «حوار سوري - سوري» يشارك فيه ممثلون عن أحزاب وقوى سياسية في داخل سوريا وخارجها. ولا يعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه، إذ سبق أن استضافت مدينتا الطبقة وعين عيسى، في ريف الرقة، لقاءات تشاورية ومؤتمرات مماثلة، غير أنها لم تتجاوز شكل الاجتماعات الاحتفالية، من دون أن تتجح في استقطاب شرائح سياسية وازنة. ويوضح عضو «الهيئة الرئاسية» في المجلس، حكمت حبيب، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المؤتمر سيعقد في ٢٨-٢٩ الشهر الحالي، بحضور شخصيات مستقلة وأحزاب سياسية مرخصة، وشخصيات مقربة من الحكومة السورية»، كاشفاً أن «المؤتمر يهدف إلى تشكيل منصة عريضة من المعارضة، للتأسيس لمؤتمر وطني داخلي شامل للحل في البلاد». ويلفت حبيب إلى أنه «سيتم عرض تجربة الإدارة الذاتية، واللامركزية، للمشاركين، لإطلاعهم على النموذج المقترح للحل السياسي وفق رؤيتنا». ويتساق سعي «مسد»، لخطب ودّ جهات سياسية بهدف التحالف معها وتكوين واجهة معارضة «داخلية»، مع حديث عدد من مسؤوليه عن «عقم» المحادثات الخاصة بالتسوية السياسية، في ظل غياب حضور من جانبه، بصفته يمثل مناطق شرق الفرات. وكان لافتاً أن التصريحات الروسية المطالبة بتمثيل «متوازن» للقوى الكردية السورية،

في أي من المحادثات، قد غابت خلال الفترة الماضية. وتقاطع ذلك مع تصريحات تركية تؤكد أن موسكو قاطعت «حزب الاتحاد الديمقراطي»، على عكس الولايات المتحدة الأميركية.

فريدمان: تأجيل صفقة القرن بهدف تحقيق أقصى درجة قبول

عرب ٤٨ . ٢٧/١١/٢٠١٨

ادعى سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، ديفيد فريدمان، اليوم الإثنين، أن تأجيل نشر "صفقة القرن" كان بهدف تحقيق أقصى درجة قبول للصفقة.

ونفى السفير الأمريكي التقارير التي أشارت إلى أن الإدارة الأميركية أجلت نشر "صفقة القرن"، الخاصة بالرئيس دونالد ترامب بسبب ضغوطات مارسها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في ظل الأزمة الائتلافية التي يواجهها.

وكرر فريدمان، في بيان نشره اليوم، الأقوال السابقة للإدارة الأميركية، والتي بموجبها "سيتم نشر الخطة في الموعد الذي يحتمل أن تلقى فيه أقصى درجة قبول، ليتم تطبيقها".

جاءت تصريحات السفير الأمريكي بعد عودته من مباحثات أجريت في الولايات المتحدة، وتهدف أيضا إلى نفي تقارير أشارت إلى أن نتنياهو يعمل على عرقلة خطة ترامب.

وكتب فريدمان أنه أجرى، الأسبوع الماضي، لقاء بشأن "صفقة القرن" في البيت الأبيض، شارك فيه الرئيس ترامب، ونائب الرئيس مايك بنس، ووزير الخارجية مايك بومبيو، والمستشار للأمن القومي جون بولتون، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، ومستشار وصهر الرئيس جاريد كوشنر.

يذكر أن نتنياهو كان قد صرح، قبل ثلاثة شهور، أنه لا يرى خطة ترامب ملحة. كما اعتبرت وزيرة القضاء الإسرائيلية، أيليت شاكيد، الخطة "مضيعة للوقت".

يشار إلى أن صفقة القرن توصف بأنها صفقة لتصفية القضية الفلسطينية، حيث تفرض على الفلسطينيين تنازلات قاسية في القضايا الجوهرية، وعلى رأسها قضية اللاجئين والاستيطان والقدس.

الجنرال الإسرائيلي آفي ديختر يقدم خارطة طريق عسكرية للتعامل مع غزة

عربي ٢١ . ٢٧/١١/٢٠١٨

قال رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، آفي ديختر، إن "التهديد القادم من قطاع غزة ليس وجوديا على إسرائيل، لكن لا يمكن لنا التعايش معه، ولذلك لابد من عملية واسعة، لأنه عاجلا أم آجلا لن يكون أمام إسرائيل مناص إلا بذلك، لتدمير البنية التحتية العسكرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي".

وأضاف ديختر، في حوار مطول مع صحيفة إسرائيل اليوم، ترجمته "عربي ٢١" أن "قطاع غزة يضم اليوم قرابة أربعين ألف مسلح، بينهم ثلاثون ألفا لحماس، وعشرة آلاف للجهاد الإسلامي، وهم مسلحون بمعدات قتالية وقذائف صاروخية قادرة على الوصول إلى وسط إسرائيل، وفي هذه المعركة ستكون مضطرين لاعتقال عشرين ألفا منهم، وعشرة آلاف آخرون سوف ينسحبون من المعركة".

وأوضح ديختر، وزير الأمن الداخلي ورئيس جهاز الأمن العام الشاباك الأسبق، أن "المعتقلين الفلسطينيين خلال هذه العملية سيوفرون لنا كميات كبيرة معلومات خلال التحقيقات معهم ستمنع تنفيذ عمليات مسلحة معادية أخرى في الطريق، يجب القيام بذلك بكل رباطة جأش ودون تردد، لن تكون عملية كبسة زر، وانتهى الموضوع، هذه معركة قد تستمر ثلاث أو أربع سنوات".

وعند سؤاله عن العثور على حل سياسي قبل الذهاب لهذه المعركة الواسعة في غزة، قال ديختر، أنني "سأكون سعيدا لو رأيت هذا الحل السياسي الذي يتضمن تفكيك سلاح حماس والجهاد الإسلامي، وبنيتهما العسكرية، لكن لا وجود لما يسمى تهدئة أو ترتيبات حين تبقى قدراتهما العسكرية وإمكانياتهما التسلحية على ما هي عليه اليوم، حينها لا مكان للحديث عن تهدئات أو ترتيبات معهم، وحين يقف قبالتنا كيان عسكري بقدرات تسليحية فلا حديث عن تلك التهدئات".

وأشار إلى أن "الترتيبات السياسية تتحقق في غزة فقط حين تتمكن مصر من إقامة تحالف مع الدول العربية تستطيع أن تفرض على حماس تفكيك سلاحها، لكن احتمال تحقق مثل هذه الدعوة تقترب من الصفر".

حديث ديختر مناسبة للتذكير بأنه كان رئيسا لجهاز الشاباك خلال تنفيذ عملية السور الواقي بالضفة الغربية عام ٢٠٠٢، حين هاجمت خمس فرق تابعة للجيش الإسرائيلي كل مدن ومخيمات الضفة الغربية، وأوقعوا بالمنظمات الفلسطينية خسائر باهظة، وفرضت إسرائيل حصارا على المقاطعة حيث مقر الرئيس السابق ياسر عرفات، كان حينها رئيس الحكومة أريئيل شارون ووزير الحرب شاول موفاز.

حين سئل ديختر حول استطاعة حماس الحصول على هذه القوة العسكرية التي تجعلها تطلق خمسمائة صاروخ في يوم واحد على إسرائيل؟ أجاب أنه "حين سيطر الإخوان المسلمون على مصر في ٢٠١٢-٢٠١٣ زمن الرئيس السابق محمد مرسي أدخل الفلسطينيون عبر سيناء معدات لإنتاج الوسائل القتالية وتصنيعها داخل القطاع، انظر إلى حزب الله في لبنان وسترى المنظمات الفلسطينية مثله بعد عشر سنوات"، وبالتالي فإن مشكلة غزة لن تحل بالنسبة لإسرائيل عبر جولات متقطعة تقرر فيها حماس متى ستطلق قذائف، وكم عددها".

وردا على سؤال حول إن كانت هذه العملية الواسعة ضرورية وحيوية في غزة، لماذا تتأخر الحكومة في اتخاذ القرار بشأنها، أجاب ديختر، وهو من رموز حزب الليكود الحاكم، أن "المستوى السياسي هو من يقرر متى موعدها، لأن العملية العسكرية من هذا النوع ستكون استراتيجية، وقد تتطلب تنفيذ خطوات تكتيكية، ولذلك فإن الإعداد لها، واتخاذ قرار متى، وكيفية القيام بها، وإلى أي حد زمني تستغرق مسئولية المستوى السياسي".

الصحيفة سألت ديختر، عن مخاوف إسرائيلية أن تنفيذ مثل هذه العملية الواسعة قد يوقع خسائر بشرية هائلة، مما يجعل الحكومة ترجئ تنفيذها إلى وقت لاحق، فأجاب أن "التهديد في غزة ليس وجوديا على إسرائيل، لكن

لا يمكن لإسرائيل التعايش معه حتى إشعار آخر، منظومة الأمن الإسرائيلية لديها القدرة على تحديد الموعد المناسب لتنفيذ هذه العملية بنسبة خسائر بشرية أقل قدر الإمكان، ويبقى القرار في النهاية للمستوى السياسي".

وحول ارتباط تأجيل العملية في غزة بالتهديد القادم من الجبهة الشمالية، قال ديختر إن "الجبهة الغربية ليست هي الأساسية أمام إسرائيل، رغم أنها تشكل لنا مشكلة، وتوتر أعصابنا، وتمثل تهديدا يوميا بسبب الطائرات المشتعلة وإحراق الحقول الزراعية، والمظاهرات على الجدار الحدودي".

وأضاف أن "أمامنا جبهة أخرى في لبنان وسوريا مقابل حزب الله وتنظيم الدولة، ونقل السلاح الإيراني إليها، كما لدينا جبهة في الضفة الغربية ليست هادئة، ولذلك في ظل جملة هذه التهديدات لا يمكن التعامل مع غزة، كما لو أنه ليس هناك جبهات أخرى".

وأوضح أن "غزة تمثل لإسرائيل مشكلة حيوية لأنها قريبة منا على بعد مئات الأمتار فقط من المستوطنات الإسرائيلية، وعشرة كيلومترات من عسقلان، وأكثر قليلا عن مدينتي أسدود وبئر السبع، غزة تمثل لنا مشكلة إذا انفجرت في وجوهنا، ولذلك يجب اقتلاع هذه المشكلة من جذورها".

وختم بالقول أن "المسلحين في غزة يحتمون بالواقع السكاني المزدهم هناك، لأن هذا الازدحام يوفر لهم مأوى وقدرة على التخفي، لكن لدى إسرائيل حلول وأدوات للتصدي لهذه المشكلة، والقوات القادرة على تنفيذ هذه المهمة بصورة مناسبة وملائمة، في نظرة بعيدة المدى يمكن الوصول بقطاع غزة إلى وضع يجعل الفلسطينيين يعودوا للعمل داخل إسرائيل، لأننا لا ننوي احتلال غزة، أو السيطرة عليها، وتعيين حاكم عسكري فيها".

رئيس تشيكيا: سأسعى إلى نقل سفارة بلادي في إسرائيل الى القدس

فرانس برس . ٢٦/١١/٢٠١٨

قال رئيس جمهورية تشيكيا ميلوس زيمان أمام البرلمان الاسرائيلي الاثنين أنه سيسعى إلى دفع بلاده إلى نقل سفارتها إلى القدس، إلا أنه اقر بأن القرار يعتمد على حكومته.

وزيمان من المؤيدين الأقوياء لإسرائيل، ويفضل منذ فترة طويلة نقل سفارة بلاده من تل ابيب الى مدينة القدس، كما فعل الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أيار.

إلا أن حكومة تشيكيا قالت أنها تعترم موقف الاتحاد الأوروبي الموحد بخصوص هذه القضية.

وصرح أمام البرلمان الإسرائيلي خلال زيارة دولة إلى اسرائيل "حسنا يا أصدقائي، للأسف أنا لست دكتاتورا، ولكن أعد بأن أبذل كل ما بوسعي".

واتهم دول الاتحاد الأوروبي أنها أحيانا تتصرف ب"جين" ودعا إلى التضامن غير المحدود مع إسرائيل.

والثلاثاء سيجري زيمان محادثات مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو وسيفتح "بيت تشيكيا" جديدا في القدس يعمل على الترويج للسياحة والتجارة، وهو ما رأى فيه قادة تشيكيا خطوة أولى باتجاه نقل السفارة إلى القدس.

وفي أيار الماضي أعادت جمهورية تشيكيا افتتاح قنصليتها الفخرية في القدس عقب إغلاقها في ٢٠١٦ بسبب وفاة القنصل الفخري.

واحتلت إسرائيل القدس الشرقية في حرب ١٩٦٧ وضمتها لاحقاً في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي مطلقاً. وقال زيمان في كلمته أمام البرلمان إنه "أفضل صديق لإسرائيل في بلادي".

وأضاف "قال رئيس الوزراء نتانيا هو أن جمهورية تشيكيا هي افضل صديق لإسرائيل في أوروبا. ولا أعرف لماذا في أوروبا فقط".

ودان زيمان حركة حماس الفلسطينية التي تحكم قطاع غزة وقال أنه يرحب بجلسة استماع حول اقتراح يدعو إليه الرئيس الاسرائيلي رؤوفين ريفلين بشأن إقامة كونفدرالية مع الفلسطينيين.

وقال عند لقائه ريفلين "لقد اعجبتني فكرة دولة واحدة بشعبين".

ويشكك الفلسطينيون في مثل هذه الاقتراحات ويخشون من عدم منحهم حقوقاً متساوية.

النيابة الإسرائيلية توصي بمحاكمة نتانيا هو

الشرق الأوسط . ٢٧/١١/٢٠١٨

بعد شهرين من دراسة توصيات الشرطة، قررت المحامية ليئات بن آري، وهي المدعية التي ترافق التحقيقات الجنائية في ملفات شبهات الفساد ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، تأييد توصيات دائرة مكافحة الفساد في الشرطة.

وسلّمت بن آري توصياتها للمدعي العام شاي نيتسان، بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو بشأن ملفي التحقيق ١٠٠٠ (ملف الهدايا والمنافع الشخصية)، و ٢٠٠٠ (ملف المحادثات بين نتنياهو وناسر «يديعوت أحرونوت» أرنون موزيس)، وأوصت بتقديم نتنياهو للمحاكمة بتهم تلقي الرشوة وممارسة الاحتيال وخيانة الأمانة.

وتعني هذه التوصية التقدم خطوة كبيرة في الطريق إلى محاكمة نتنياهو، ذلك أن ابن آري يعد أقرب مسؤول في النيابة إلى هذا الملف. ومن غير الممكن أن يتخذ المدعي العام موقفاً مغايراً لتوصياتها. ويتوقع أن ينقل نيتسان توصية مشابهة إلى المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليت، صاحب الصلاحية الأخيرة في قرار محاكمة نتنياهو.

وذكرت مصادر في الشرطة أن المحققين يعكفون حالياً على تلخيص تحقيقاتهم ضد نتنياهو في «قضية بيزك - واللا»، المعروفة أيضاً باسم «الملف ٤٠٠٠»، وهي ثالث قضية فساد مرتبطة بنتنياهو وعائلته. وقد تجاوب المحققون مع طلب المستشار مندلبليت، الأسبوع الماضي، إجراء استكمالات للتحقيق في هذه القضية، جرى خلالها التحقيق مرة أخرى مع رجل الأعمال شاؤول ألوفيتش، مالك شركة الاتصالات الهاتفية الأرضية «بيزك» وموقع «واللا» الإلكتروني، الذي يُشتبه في أنه قدم خدمات دعائية وإعلامية لنتنياهو مقابل الحصول على امتيازات حكومية تقدّر بمئات ملايين الدولارات.

وحسب هذه المصادر، فإن التقديرات تشير إلى أن تحويل مواد التحقيق إلى النيابة العامة سيقود إلى تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو في الثلث الأول من العام المقبل، إلا في حال حدوث مفاجآت درامية. وأكدت أن توصيات الشرطة تدل على أن المحققين فيها مقتنعون بشكل جدّي بأن هناك أدلة راسخة ضد نتنياهو على أنه ارتكب مخالفة الرشوة، في الملفين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠. وهي مخالفة خطيرة تعني وصمه بوصمة عار تمنعه من تولي مسؤوليات حكومية رفيعة. ولكن، إذا كان هناك شك لدى المستشار حول هذا التقييم، فإن «الملف ٤٠٠٠» يحتوي على اتهامات أكثر خطورة وأدلة أكثر رسوخاً، ما يعني أن المستشار، المقرب من نتنياهو، لن يستطيع - حتى لو أراد - أن ينقذه من لائحة اتهام.

كانت الشرطة قد لخصت مواد التحقيق في الملفين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ قبل تسعة أشهر، لكن مندبلت طلب استكمال التحقيق فيهما من أجل إسناد الشبهات بشكل أكبر. وفي ما يتعلق بالملف ٤٠٠٠، فإن توقيع مستشار نتنياهو السابق، نير حيفتس، على اتفاقية «شاهد ملك» مع الشرطة، أدى إلى جلب أدلة إضافية ضد نتنياهو في الملفات الثلاثة.

وكشفت مصادر مقربة من المستشار مندبلت أنه يريد دمج الملفات الثلاثة في ملف واحد، لكي يماطل في تقديم لائحة الاتهام، ويتيح لنتنياهو أن يكسب المزيد من الوقت، ويخوض انتخابات أخرى يعود من خلالها أقوى إلى رئاسة الحكومة. لكن سرعة تقديم التوصيات من الشرطة والنيابة ستدفعه إلى التعجيل، خصوصاً أن الصحافة توجّه إليه اتهامات مباشرة بالتأمر لإنقاذ نتنياهو.

ومعلوم أن نتنياهو ينفي الشبهات ضده، وأعلن مؤخراً أن «الملف ٤٠٠٠ أنهار كلياً»، واعتاد أن يرد على الاتهامات بالقول: «لن يكون ضدي شيء لأنه لا يوجد شيء».

رئيس تشاد: سنساهم باستئناف العلاقات بين إسرائيل والسودان

أمد . ٢٧/١١/٢٠١٨

قال الرئيس التشادي إدريس ديبي في حديث خاص مع قناة (i24NEWS) الإسرائيلية، إن تطبيع العلاقات مع إسرائيل سيتم خلال الأسابيع القليلة، وأكد "أعلنت عن تحديث العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وإسرائيل، سيتم ذلك في الأسابيع القليلة. وأشار إلى استعداد بلاده المساهمة في تحديث العلاقات بين إسرائيل والسودان والتوسط بينهما.

وأشار ديبي، إلى أنه يسعى إلى استحداث العلاقات مع إسرائيل التي قُطعت في العام ١٩٧٢، "هذا سيتم بالقرب العاجل. أعلنت أننا سنستحدث العلاقات الدبلوماسية بين التشاد وإسرائيل، وهذا سيتم إن شاء الله في الأيام أو الأسابيع القليلة".

وقال ديبي إنه لا يوجد لديه أي مشكلة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بل إن العلاقات طيبة مع السلطة الفلسطينية، ولكنه يلتقي به في العديد من المؤتمرات والقمم الإفريقية والإسلامية، لذلك فقد قرر تخصيص الزيارة

الى إسرائيل على انفراد. وقال "كما تعلم، لقد كنت جندياً وحاربت بالكثير من الحروب، ولا أتمنى ذلك لأي شعب أو دولة. إنها لكثرة. لقد جئنا الى هنا مع برنامج واضح، إنها زيارة رسمية في إسرائيل، لا توجد لدينا أي مشكلة مع عباس ولا مع الفلسطينيين، إنه صديق لنا وبشارك في كافة مؤتمرات وقمم الاحاد الإفريقي، ولكننا لم نلتق بإسرائيل منذ الـ٧٢، ولذلك قدمت الى هنا".

وأضاف ديبى للقناة للإسرائيلية، أنه مستعد على أن تتحمل نجامينا دور الوساطة بين الخرطوم ونل أبيب "العالم يتغير أمام أعيننا، وحتى الأزمات والحروب التي عهدناها. نحن لا نتمنى ذلك لا لجيل اليوم ولا لجيل المستقبل. قد آن الأوان، لنصنع السلام، فهناك زمن للسلام وزمن للحرب. رسالتنا هي عالمية تجاه كافة الزعماء، التشاد لا تدعي كونها ناطقة بلسان قارة إفريقيا أجمع".

وتابع إدريس ديبى "كل ما في الأمر هو أننا هنا لاستئناف العلاقات الثنائية، ولكن إذا كان بوسع التشاد أن تساهم في استئناف العلاقات مع السودان، فلن نتوانى عن فعل ذلك".

وكرانيا تشكو «عدواناً جديداً» وتستنفر قواتها وروسيا تتهمها بانتهاك مياها الإقليمية

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١١/٢٧

اتهم الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو موسكو بشنّ «مرحلة جديدة» من العدوان على بلاده، واقترح فرض الأحكام العرفية شهراً، كما استنفر قواته، بعدما احتجزت روسيا ثلاث سفن أوكرانية، إثر إطلاق النار عليها قرب شبه جزيرة القرم في بحر آزوف. لكن موسكو نددت بـ «استفزاز واضح» ينتهك القانون الدولي، وناشدت «الرعاة الغربيين» لكيف كبحها.

ويشكل ذلك تصعيداً خطراً في النزاع بين أوكرانيا وروسيا، بعدما ضمت الأخيرة القرم عام ٢٠١٤ ودعمت انفصاليين خلال نزاع أوقع أكثر من ١٠ آلاف قتيل في شرق أوكرانيا، دفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على موسكو. وأعلنت دول أوروبية دعمها كيف، فيما عقد الحلف الأطلسي اجتماعاً طارئاً مع مسؤولين أوكرانيين في مقره في بروكسيل. كذلك عقد مجلس الأمن جلسة طارئة أمس، بناءً على طلب من كيف وموسكو.

وأعلنت روسيا أنها أعادت فتح مضيق كييرتش أمام حركة السفن التجارية، بعد إغلاقه إثر حجز السفن الأوكرانية. وذكر مصدر في وزارة الدفاع الروسية أن أسطول البحر الأسود وسلاح الجو الروسي سيشغلان طائرات من دون طيار، لتسيير دوريات في المنطقة، لحماية الحدود البحرية ومنع استفزازات أخرى.

وأفاد جهاز الأمن الروسي بأن قوارب احتجزت زورقاً مدفعية مدرعين صغيرين تابعين لأوكرانيا، وزورق قطر، بعدما فتحت النار عليها وأصابته بحجارة. وأعلن فتح تحقيق جنائي في شأن «دخول السفن في شكل مخالف للقانون، المياه الإقليمية الروسية»، متهماً كيف بـ «تصرفات استفزازية هدفها إثارة أزمة في المنطقة»، علماً أن موسكو ذكرت أن تلك السفن لم تبلغها مسبقاً بخطتها وتجاهلت تحذيرات بالتوقف ونفذت مناورات خطيرة.

وأعلنت مسؤولية روسية احتجاز ٢٤ بحاراً أوكرانياً كانوا في السفن الثلاث، مشيرة إلى أن ثلاثة منهم أُصيبوا ويتمثلون للشفاء في مستشفى.

واستدعت الخارجية الروسية دبلوماسياً أوكرانياً، فيما اتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف كييف بانتهاك القانون الدولي، عبر «أساليب خطيرة شكّلت تهديدات أخطاراً على حركة عبور السفن الطبيعية في الممر البحري»، معتبراً الأمر «استفزازاً صريحاً». وتابع في إشارة إلى بوروشينكو: «ندعو (الدول) الغربية الداعمة لكييف إلى تهدئة الذين يحاولون تسجيل نقاط سياسية، بفضل هستيريا عسكرية» قبل ٤ أشهر من انتخابات الرئاسة في أوكرانيا.

وشدد الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف على أن بلاده «تصرّفت في شكل يتطابق تماماً مع القوانين»، مشيراً إلى أن الأمر «يتعلّق بانتهاك سفن حربية أجنبية المياه الإقليمية لروسيا».

في المقابل، قال بوروشينكو في كلمة متلفزة: «بعد الهجوم على السفن العسكرية الأوكرانية، دخلت روسيا مرحلة جديدة من العدوان. (الحادث أظهر) المشاركة المتغطرسة والعلنية للوحدات النظامية من الجيش الروسي» في النزاع مع كييف.

واقترح على البرلمان الأوكراني فرض الأحكام العرفية ٣٠ يوماً، مؤكداً أن الخطوة لن تقيد حقوق المواطنين، ولن تمهد لإجراء انتخابات الرئاسة، التي تشير استطلاعات للرأي إلى أن بوروشينكو سيخسرهما. وأعلنت وزارة الدفاع الأوكرانية وضع القوات المسلحة في حال تأهب قصوى.

معلوم أن مضيق كيرتش يحظى بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى موسكو وكييف، إذ يربط ماريوبول، أهم ميناء أوكراني لتصدير الخامات والمنتجات الصناعية والزراعية على بحر آزوف والبحر الأسود، وزادت أهميته بعد ضمّ روسيا القرم. وشيّدت موسكو فوق مضيق كيرتش جسراً يربطها بشبه الجزيرة.

ودان الاتحاد الأوروبي «استخدام روسيا القوة في بحر آزوف»، وحضّها الحلف الأطلسي على «ضبط النفس وخفض حدة التوتر». واتهم حلفاء غربيون لأوكرانيا موسكو باستخدام القوة من دون مبرر، وبـ «ازدراء الأعراف الدولية والسيادة الأوكرانية». واقترحت ألمانيا أن تقود برلين وباريس وساطة مع كييف.

حوار القاهرة: فرص النجاح تعادل احتمالات الفشل

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٧/١١/٢٠١٨

أنهى وفد حركة حماس لقاءاته في القاهرة يوم الخميس الماضي، في جولة جديدة ترعاها جمهورية مصر العربية، في حين بدأ وفد حركة فتح لقاءاته يوم الأحد الماضي، ومن المتوقع أن يكون قد أنهاها مع أو قبل نشر هذا المقال.

منذ زمن بعيد لم تعد جولات الحوار تثير الاهتمام السياسي وال جماهيري، مع أنها لا تزال تحظى ببعض الاهتمام الإعلامي، وذلك لا يعني بأن الوحدة لم تعد مهمة، وإنما لأن الناس فقدت الأمل بتحقيقها، وسئمت من الحوارات التي لا تنتهي، ومن الاتفاقات التي لا تُطبق، وعدم وضع المصلحة الوطنية فوق المصالح الفردية والفئوية والفصائلية .

ما نصيب هذه الجولة من النجاح؟

إن عدم الاتفاق على لقاء ثنائي بين حركتي فتح وحماس حتى الآن نذير شؤم، يدل على أن فرص النجاح في أحسن الأحوال تساوي احتمالات الفشل، حيث لا تزال اللقاءات تجري بصورة مكوكية بواسطة المصريين الذين يلتقون كل وفد على حدة، وهذا واقع الحال منذ فشل اتفاق ٢٠١٧، لا سيما منذ تفجير موكب رئيس الحكومة في آذار/ مارس ٢٠١٨. وقد أشارت مصادر إلى أن الخلية الإسرائيلية التي كشفت مؤخرًا في غزة يمكن أن تكون مسؤولة عنه، وهذا يعني أن "حماس" ليست مسؤولة عن هذا الانفجار الذي تضررت منه أكثر من أي طرف آخر، وأن جهاز المخابرات ليس مسؤولاً عنه، فلا يعقل أن ينفذ الجهاز تفجيرًا في موكب يضم رئيسه.

فرص النجاح والفشل قائمة

فرص النجاح قائمة لأن مصر الراعية للحوار تريد إنجاح جهودها لكون الفشل يلحق الضرر بدورها ومصداقيتها، ولأن الفشل يهدد بانهايار معادلة "الهدوء مقابل تخفيف الحصار" التي نجحت بالتوصل إليها، ويقود إلى انهيار القطاع وانفجاره، واندلاع مواجهة فلسطينية إسرائيلية.

تعمل مصر للحفاظ على تلك المعادلة وتطويرها لتصبح هدنة طويلة مقابل رفع الحصار وصفقة جديدة لتبادل الأسرى، وذلك للحفاظ على التقدم الملموس في الأمن بسيناء الناتج عن تجاوب "حماس" وتعاونها مع المصريين.

كما ترى مصر أن معادلة الهدوء تساعد على إحياء ما سمي "عملية السلام" الرامية إلى قيام الدولة الفلسطينية، التي تراها القاهرة ضرورة للأمن القومي المصري، كونها تمنع رمي قطاع غزة في حضنها ولا بعيدًا عنها. ويعزز فرص النجاح هذه أن مصر لا تجد أن السلطة حتى الآن وإلى إشعار آخر يمكن أن تكون بديلًا من حماس، لذا اختارت احتواء "حماس" والاعتراف بدورها وتمكين السلطة من العودة بصورة تدريجية.

ويمكن أن تتجح هذه الجولة لأن السلطة تجد نفسها في وضع صعب جراء مسائل عدة، منها البدء بتحقيق فصل الضفة عن القطاع، خصوصًا بعد دخول الوقود والأموال القطرية إلى غزة بموافقة إقليمية ودولية، ما يهدد

بإضعاف السلطة، لا سيما إذا نفذت إسرائيل تهديدها واقتطعت جزءاً من أموال المقاصة التي تجمعها وحولتها إلى غزة.

كما يمكن أن تتجح جولة المصالحة لأن "حماس" تعيش شعوراً مزدوجاً، فهي تشعر من جهة بنشوة الإنجاز بعد المواجهة الأخيرة وكشف الخلية الإسرائيلية التي تغلغت في القطاع، ومن جهة أخرى تخشى من الانتقام الإسرائيلي، ومن المواجهة القادمة التي يجب عمل كل ما يلزم لتفاديها، مع الاستعداد لخوضها إذا فرضت عليها وعلى الفلسطينيين.

خطر الفشل قائم

لا يزال خطر فشل الحوار هذه المرة كبيراً، ولا يقل عن فرص النجاح، لأن "حماس" متمسكة بتطبيق جميع الاتفاقات، لا سيما اتفاق ٢٠١١، لأنها تريد الاحتفاظ بغزة والحصول على مكاسب إضافية، ولا تريد خسارة غزة من دون الحصول على أي شيء في المقابل، لذا أقصى ما وافقت عليه وما قدمته من مرونة هو عودة حكومة "الوفاق الوطني" إلى القطاع وتمكينها، مع ضرورة الاتفاق على تسديد رواتب موظفيها ورفع الإجراءات العقابية عن غزة، وعلى معنى "التمكين"، مقابل الشروع في مشاورات تشكيل حكومة وحدة وطنية على أن تنتهي في مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

أما الرئيس و"فتح" فمصرّان على "تمكين الحكومة" أولاً لاستعادة غزة إلى بيت الطاعة، وحتى لا تصبح الحكومة "طربوشاً" يغطي على واقع استمرار سيطرة "حماس" على القطاع، مع إبداء مرونة بالموافقة على بدء المشاورات لتشكيل حكومة وحدة، على ألا تشكل إلا بعد إتمام "التمكين"، بما يشمل الوزارات والجباية وسلطة الأراضي والقضاء، ووافقت على تأخير البحث في الأمن، وخصوصاً سلاح المقاومة.

أما مصر فجهزت طواقم مصرية لمساعدة عملية تمكين الحكومة من التمكين، وحلحلة مسألة رواتب الموظفين الأمنيين، بحيث تقطع من أموال يتم الاتفاق عليها إلى حين انتهاء الاتفاق على مسألة الموظفين المدنيين والأمنيين الذين عيّنتهم "حماس".

النجاح لا يعني إنهاء الانقسام

تأسيساً على ما سبق، لا تزال الهوة شاسعة، والنجاح عبر المقاربة الحالية (تمكين الحكومة أولاً) - على أهميته - لا يعني إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وإنما قد يكون استراحة جديدة ستكون معرضة للنجاح إذا أدت إلى تشكيل حكومة وحدة بسرعة، أو للانتكاس كسابقاتها كونها تتجاهل ما يأتي:

* إن تمكين الحكومة الحالية ليس المدخل المناسب، وإنما تشكيل حكومة وحدة، خصوصاً إذا لم يرافق ذلك اتفاق تفصيلي على معنى "التمكين" وخطواته ومراحله وسقفه الزمني، وإذا لم يتم الاتفاق منذ البداية على خط النهاية الذي يجب أن يتضمن تحقيق حل الرزمة الشاملة على أساس معادلة "لا غالب ولا مغلوب".

* إعادة بناء مؤسسات المنظمة بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، وعلى أساس الحقائق الجديدة والخبرة المستفادة، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها، بما يتضمن إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتوحيدها وإصلاحها على أسس مهنية بعيداً عن الفصائلية.

فمن الخطأ أن تبقى السلطة على ما هي عليه بعد أن تجاوزت إسرائيل اتفاق أوسلو، وبعد أن حصلت الدولة الفلسطينية - التي هي حق طبيعي أولاً وجزء من تقرير المصير - على الاعتراف الأممي ولو بصفة عضو مراقب.

* عدم الاتفاق منذ البداية على ماذا سيقدم كل طرف وماذا سيأخذ. فلا بد من الاتفاق على مبادئ وخطوط توجيهية، لتكون مرجعية تحكم عمل الحكومة القائمة أو المشاورات لتشكيل حكومة الوحدة.

* أولوية الاتفاق على البرنامج السياسي بوصفه مفتاح الوحدة، وخصوصاً على كيفية التعامل مع التزامات أوسلو السياسية والاقتصادية والأمنية، وعلى كيفية التعامل مع صفقة ترامب والتطبيع العربي مع إسرائيل، وعلى قانون القومية العنصري والمخططات الاستعمارية الاستيطانية.

* الشروع في حوار وطني شامل، وتشكيل لجنة حكماء فلسطينية لمواكبة الحوار وتطبيق الاتفاق. فالحوار الشامل ضروري لمشاركة مختلف الأطراف، ولضمان كسر حالة الاستقطاب الثنائي واحتكار الحوار، بما يهدد دائماً بالاتفاق على المحاصصة الثنائية. فلا بد من وقف التعامل مع الفصائل والمؤسسات والقطاعات والشخصيات الأخرى كملحق أو كشاهد زور أو كطرف مضمون تأييده لما تتفق عليه حركتا فتح وحماس، مع الاعتراف بأنها تتحمل قسماً وافراً من مسؤولية القبول بكيفية التعامل معها.

* الاتفاق على أسس وقواعد الشراكة في مرحلة التحرر الوطني، وعلى القيم والأهداف وأشكال النضال الأساسية في هذه المرحلة، فمن دونها لا يمكن أن تصمد المصالحة، ولا أن تتحول إلى وحدة حقيقية.

ما سبق لا يتعارض، بل يتطلب العمل لوقف التدهور وخلق مناخ من الثقة ووقف التحريض الإعلامي والشيطنة المتبادلين، وتحقيق العدالة الانتقالية، واحترام حقوق المواطن وحرياته، ومساءلة ومحاسبة كل من يعتدي عليها، وتقليل مساوئ الانقسام ومخاطره، ومنع تحوله إلى انفصال.

كما لا يعني أن شعبنا عليه أن ينتظر تحت الاحتلال والحصار إلى أن ينتهي الانقسام، بل إن الكفاح ضد الاحتلال والحصار والاستيطان لا يقبل الانتظار. فالوحدة لا قيمة لها إن لم تتحقق في غمار مواجهة التحديات المطروحة على الشعب الفلسطيني.

اختبار حل الرزمة الشاملة

لم يجرب حل الرزمة الشاملة حتى الآن، فقد جُرب تشكيل حكومة وحدة أو وفاق وطني، واللجوء إلى الانتخابات، وإدارة الانقسام والمحاصصة، وكلها أوصلتنا إلى ما نحن فيه. فلماذا لا تعطى الفرصة لحل الرزمة الشاملة، التي تتضمن منظمة واحدة وبرنامج يجسد القواسم المشتركة، وسلطة/دولة تخدم المنظمة والبرنامج المشترك تقودها حكومة وحدة وطنية، وقيادة موحدة واحدة وسلاح واحد، من دون هيمنة أو تفرد أو إقصاء، وعلى أساس تجسيد شراكة حقيقية من خلال ديمقراطية توافقية تناسب المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، والاحتكام إلى الانتخابات الدورية على كل المستويات بعد توحيد المؤسسات وتحقيق الوفاق الوطني.

لا تعني الرزمة الشاملة تطبيق بنودها المختلفة مرة واحدة، بل يمكن أن تُطبق بالتدرج والتوازي، ولكن ضمن جدول زمني ملزم ومتفق عليه، مع توفر حاضنة فلسطينية ومصرية وعربية.

لمن يقول إنّ الوحدة الوطنية مستحيلة التحقيق، نقول له: نعم، إنها صعبة جدًا وتحتاج إلى وقت، ولكن من يجعل حزب الله وحزب "القوات اللبنانية" في حكومة واحدة أكثر من مرة، يمكن أن يحقق الوحدة بين الفصائل والقوى الفلسطينية، وهذا يتطلب وعي وإرادة، وضغط، وإجراء تغيير متراكم في خارطة وموازن القوى الداخلية، من خلال تبلور قطب ثالث عابر للتجمعات والأحزاب والأيديولوجيات جوهره العمل على إحياء الوطنية الفلسطينية المهددة.

التصعيد الأخير في قطاع غزة: دلالات وانعكاسات

مركز رؤية للتنمية السياسية ٢٠١٨/٢٥/١١

بشكل دراماتيكي، اندلعت مواجهة خاطفة بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، والجيش الإسرائيلي، وذلك في أواسط شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٨. بدأت الأحداث بعد تسلل مجموعة استخبارية إسرائيلية، إلى قطاع غزة من منطقة خان يونس. وبعد اكتشافها من قبل المقاومة الفلسطينية، حصل الاشتباك الأول، مما أدى إلى استشهاد نور الدين بركة، وهو قائد بارز من كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، وسبعة آخرين من رجال المقاومة، إضافة إلى مقتل ضابط إسرائيلي، وُصف بأنه مهم للغاية. بعد ذلك تدرجت الأمور بشكل سريع على مدى يومين، حيث قام الطيران الإسرائيلي بقصف العديد من المواقع العسكرية والسياسية والإعلامية والمدنية في قطاع غزة، مما أدى إلى استشهاد سبعة فلسطينيين آخرين، وجرح العشرات منهم، وتدمير العديد من الأبراج والمباني السكنية، ومن ذلك تدمير مبنى فضائية الأقصى بالكامل. في المقابل، ردت المقاومة الفلسطينية، التي شكلت عرفة عمليات مشتركة من ١٣ فصيلاً مسلحاً، حيث أطلقت مئات الصواريخ على الأراضي المحتلة، مما أدى إلى إصابة المئات بجروح متفاوتة، وتضرر العديد من المباني أيضاً. وبعد وساطة مصرية وأممية توقف التصعيد. واحتجاجاً على ذلك، استقال وزير الجيش الإسرائيلي أفيدور ليرمان، وواجهت الحكومة الإسرائيلية أزمة سياسية ما زالت تداعياتها قائمة. وقد اعتبر معظم المراقبين، ومنهم المحللون الإسرائيليون، أن هذه المواجهة كانت انتصاراً للمقاومة الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس.

ومن أجل الوقوف على تداعيات هذه المواجهة، ودلالاتها، وانعكاساتها على فرص التهدة، وكيفية استثمارها فلسطينياً، استطلع مركز رؤية للتنمية السياسية آراء نخبة من المحللين السياسيين والخبراء الأكاديميين. وكانت أسئلة المركز كما يلي: كيف تقرأ حالة التصعيد الأخيرة من حيث الدوافع والمجريات؟ وكيف يمكن أن يستثمر الفلسطينيون نتائج هذه المواجهة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية؟ ما هي دلالات عدم الدخول في حرب، والتعامل بانضباط كبير، خاصة من طرف المقاومة؟ وكيف تقرأ تطوير المقاومة من أدائها الميداني والتكتيكي؟ ما مدى انعكاس نتائج هذا التصعيد على خيارات التهدة، في ظل ما تمّ التفاهم عليه قبل وقوعها؟

تتلخص آراء هذه النخبة فيما يلي:

كسبت المقاومة الفلسطينية هذه الجولة من التصعيد، فرغم الخسائر البشرية والمادية، إلا أنها لم تسمح للتسلل الإسرائيلي أن يحقق أهدافه، ولم تتجر إلى حرب طويلة. كما تعرضت "إسرائيل" لخسائر بشرية ومادية، وهزيمة معنوية، وأزمة حكومية، وهزة إعلامية.

أفضل استثمار فلسطيني لنتائج هذه المواجهة هو إنهاء الانقسام.

قد تشن "إسرائيل" حملة عسكرية على قطاع غزة لرد الاعتبار لجيشها، ولتحقيق مكاسب انتخابية للحكومة الحالية.

أفضل تطور في أداء المقاومة هو تشكيل غرفة العمليات المشتركة، إلى جانب الإدارة الحكيمة، وفرض معادلات جديدة، والتطور التقني نوعاً وكماً.

د. مخيمر سعود أبو سعدة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة

من المؤكد أن عملية التسلل الإسرائيلية داخل قطاع غزة، وتحديدًا شرق منطقة خان يونس، لم تكن بداية المواجهة الأخيرة، وإنما كانت الشرارة التي أدت إلى اندلاع المواجهة العسكرية؛ وذلك بسبب عدم احترام "إسرائيل" لتقاهمات وقف إطلاق النار التي ترعاها مصر والأمم المتحدة. يمكن للمقاومة الفلسطينية أن تستثمر نتائج جولة التصعيد الأخيرة؛ لتحسين موقفها التفاوضي في الحصول على اتفاق ينهي الحصار الإسرائيلي على غزة. ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، أن ميزان القوى العسكري ليس في صالح المقاومة الفلسطينية، وأن من شأن رفع سقف المطالب الفلسطينية، أن يؤدي إلى عدم الاتفاق، أو الانجرار إلى جولة تصعيد ومواجهة عسكرية جديدة، وذلك لأن "إسرائيل" ذاهبة إلى انتخابات مبكرة، ولن تستطيع الحكومة الإسرائيلية تقديم تنازلات جديدة، في ظل الانتقادات الواسعة ضد الحكومة من سكان غلاف غزة، والجمهور الإسرائيلي بشكل عام.

تدرك المقاومة الفلسطينية أن أي حرب جديّة لن تعالج مشاكل قطاع غزة، وإنما ستزيد من معاناة الفلسطينيين أكثر. كما تدرك المقاومة أن المسيرات السلمية الشعبية أكثر تأثيراً على الرأي العام الدولي، وبالتالي على المجتمع الإسرائيلي، وأنه يُمكن إنهاء الحصار الإسرائيلي على غزة، من خلال مسيرات العودة والتظاهرات السلمية الشعبية.

لقد استفادت المقاومة الفلسطينية من جولات التصعيد والحروب السابقة مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي طورت من إمكانياتها العسكرية وقدراتها الصاروخية، من حيث الدقة في ضرب الأهداف والقدرة التدميرية. والأهم من ذلك تشكيل غرفة عمليات مشتركة لقوى المقاومة في غزة، مما مكنها من تنسيق مواقفها وضربات، وكذلك التزامها الحديدي بوقف إطلاق النار.

يبدو أن مفاوضات التهدئة سوف تستمر من خلال الوفد الأمني المصري والأمم المتحدة، وقد تُتّوج بتوقيع اتفاق بين الطرفين. ولكن يعتمد هذا على مدى المرونة التي يقدمها كلا الطرفين في القضايا الخلافية، مثل إنهاء الحصار الإسرائيلي بشكل نهائي، وتنفيذ الممر المائي بين غزة وقبرص، والتوصل إلى صفقة تبادل أسرى، ولكن من المستبعد أن تقدم "إسرائيل" تنازلات جديّة قبل انتخابات الكنيست.

أ. عصمت منصور، باحث مختص في الشأن الإسرائيلي/ رام الله

تأتي موجة التصعيد الأخيرة في قطاع غزة، في إطار الانتهاك الإسرائيلي المتواصل منذ فترة على الشعب الفلسطيني، ومن ذلك قطاع غزة. ولطالما سعت "إسرائيل" إلى انتهاز أي فرصة تسمح لها بتوجيه ضربات للمقاومة، وللشعب الفلسطيني، وهذا جزء لا يتجزأ من عقيدة الاحتلال، منذ اليوم الأول لسيطرته على هذه الأرض.

إن استثمار هذا الانتصار يجب أن يتجاوز شروط التهدئة وتخفيف الحصار، وأن يتم استثماره على صعيد حقوق شعبنا، وأهمها الدولة والعودة والقدس، وهذا لن يتحقق دون إنهاء الانقسام.

تُعتبر موجة التصعيد الأخيرة الأكثر تعبيراً عن مستوى النضج السياسي والعسكري الذي وصلت إليه المقاومة، من حيث التوقيت والاستخدام الرشيد للقوة، وإيصال الرسائل لدولة الاحتلال. هذه الجولة أبعدت خطر الحرب لأنها أديرت بطريقة مهنية، وضبطت نفس، واستخدام محكم لعوامل القوة، واستغلال نقاط ضعف العدو. لقد طورت المقاومة من أدائها بشكل واضح، وقد تجسد ذلك في قرار الرد على محاولة الاختراق في خان يونس، والذي اتخذ بشكل جماعي، ووضع حدود لا لبس فيها، مفادها: إما تهديئة تشمل وقف كل أشكال العدوان، أو المواجهة.

لقد استمعت المقاومة لتصريحات نتنياهو في باريس قبل ساعات من المواجهة، وقرأت الوضع الداخلي الإسرائيلي، والانقسام داخل الكابينيت، وأجواء المزايدة مع دخول الأحزاب سنة الانتخابات، وهو ما قابلته المقاومة بحالة من الوحدة الميدانية، تمثلت في غرفة العمليات المشتركة، ووحدة المطالب، والالتفاف حول ضرورة كسر الحصار.

اللواء واصف عريقات، لواء ركن متقاعد، خبير ومحلل استراتيجي/ رام الله

جاء التصعيد الأخير كمطلب ضروري للقيادة الإسرائيلية المأزومة على الأصعدة والجبهات كافة. فالجبهة الداخلية لا تثق بقياداتها، والاتلاف الحكومي يتآمر على بعضه، خاصة ليبرمان ونتنياهو، وقوة الردع الإسرائيلي تأكلت أمام صمود الشعب الفلسطيني واحتضانه للمقاومة، التي برعت في ميدان القتال، والجيش الإسرائيلي عجز عن قمع المسيرات السلمية، وإبداعات الشعب الفلسطيني في الميدان. لذلك كله، رغبت "إسرائيل" في استعادة قوة ردعها، لا سيما وأنها فقدتها في الجبهة الشمالية أيضاً، فكان لا بُد لها من التوصل إلى تهديئة مع غزة على مقاسها، وقلب المعادلة التي فرضتها المقاومة، وهي معادلة القصف بالقصف، والتهديئة بالتهديئة، إلى أن تصبح يد "إسرائيل" هي العليا، فجاءت عملية وحدتها الخاصة في خان يونس، وقد فشلت في ذلك على الأرض، وأصبحت في مأزق.

استثمار ما جرى له وجه واحد فقط، هو إنهاء الانقسام الفلسطيني. وبالوحدة الوطنية يُمكن مخاطبة العالم بموقف فلسطيني قوي، وهو ما يقلق "إسرائيل"، ويردعها عن العدوان، ويجبرها على إعادة حساباتها، والتراجع عن مخططاتها في القدس والضفة الغربية، ويُعزز فرصة رفع الحصار عن قطاع غزة. ليس من مصلحة المقاومة التصعيد، لا سيما وأنها حققت نتائج ميدانية لها مردود سياسي، وعزت الموقف الإسرائيلي، وأظهرته على حجمه الحقيقي، وثبتت معادلة الهدوء بالهدوء.

كان أداء المقاومة وغرفة العمليات الموحدة، على مستوى من الحكمة، أدى إلى الإمساك بزمام الأمور، والحفاظ على عنصرَي السيطرة والقيادة، وإدارة مسرح العمليات بقدرة عالية، أدت إلى نجاحات ميدانية لصالح المقاومة، مما دفع الشعب الفلسطيني إلى الخروج احتفاءً بمقاومته، وذلك مقابل إخفاقات إسرائيلية أدت إلى تظاهر الإسرائيليين منددين بقيادتهم.

من الواضح أن المقاومة طورت أداؤها، ونجحت في تحقيق الانتصار على الجيش الإسرائيلي في ميدان القتال، وبرهنت غرفة عملياتها المشتركة على كفاءتها في إدارة المعركة، وأظهر المقاوم الفلسطيني مهاراته القتالية،

وقدرته على تطوير الأسلحة، واستخدامها بنجاح. مقابل ذلك، تدنت الروح المعنوية عند الجبهة الداخلية والجيش الإسرائيلي، وكان عجز القيادة الإسرائيلية واضحاً للعيان.

ومن الواضح أيضاً أن التهدة فرضت على الاحتلال، وجاءت بناءً على موقف قوي للفلسطينيين، وضعيف للإسرائيليين، وهو ما يُعزز الشك باستمرار هذه التهدة لفترة طويلة، وإذا ما استمرت فهذا يعني رضوخ القيادة الإسرائيلية، وله تداعياته فيما بعد.

د. بلال الشوبكي، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الخليل

إن توقيت العملية الإسرائيلية الأخيرة، يدل على أن الهدف الأساسي من العملية، هو هدف سياسي مرتبط بالتكوين الإسرائيلي الداخلي. ورغم وجود هدف عسكري للعملية، إلا أن تنفيذها كان قابلاً للتقديم أو التأخير. كما أن نجاح حماس في استقطاب الأموال من الخارج، وبموافقة نتنياهو، جعل حكومته مدعاة للتدبر في الأوساط السياسية الإسرائيلية المعارضة، وقد شنّ خصوم نتنياهو حملة شرسة عليه وعلى حكومته، بعد انتشار صور حقائب الأموال التي وصلت إلى حماس. الصورة بحد ذاتها قُدمت للإسرائيليين على أنها انتصار لحماس، ومثل هذا الطرح يُعتبر كارثياً على شعبية الأحزاب اليمينية. لذلك، جاءت هذه العملية كمحاولة لترميم صورة الحكومة أمام الشارع اليمني. وهناك قراءتان لمجريات هذه المواجهة، الأولى هي أن المقصود كان عملية سريعة وموجعة لحماس، ترمم صورة الحكومة، ولا تجرّها إلى مواجهة طويلة. والثانية هي أن هدف أقطاب اليمين المتطرف، كان جر حماس والحكومة نحو مواجهة مفتوحة لذات الغاية، لكن تصدّي المقاومة للعملية، أحالها إلى عبء مضاعف على الحكومة، وهو ما دفع ليبرمان إلى الاستقالة.

وبالنسبة لاستثمار ما جرى، فما من شك أن ما جرى سيجعل حركة حماس، والمقاومة الفلسطينية بشكل عام، أكثر تماسكاً في مواجهة الضغوط. إضافة إلى أن أدائها في الرد على العملية، سيجعل القوى الإقليمية والدولية أكثر ثقة بقدرة حماس على ضمان الاستقرار؛ لأن ردها لم يكن انفعالياً، ولم تُظهر الحركة أي رغبة في التصعيد، دون أن يكون ذلك على شكل استسلام.

لقد أحسنت المقاومة قراءة المشهد السياسي الإسرائيلي، ولم تكن جزءاً من أدوات اليمين في إعادة اصطفاف الشارع الإسرائيلي إلى جانب خيارات سياسية يفضلها. يُضاف إلى ذلك، أن الرد السريع من قبل المقاومة كان كافياً لإيصال الرسالة. وفي ظل إدراك المقاومة أن مثل هذه المواجهات، هي مواجهات تحريكية، فإنّها تفضل التحريك بأقل التكاليف، وهذا تطوّر ملموس في النضال الوطني الفلسطيني.

بعد تولي السنوار موقعاً مهماً في صنع القرار السياسي داخل حركة حماس، كان هناك تخوف من طغيان العسكري على السياسي، وذلك بحكم خلفية الرجل. إلا أن ما جرى من تطور في أداء المقاومة، يؤكد أن السياسي أصبح أكثر قدرة على تطويع العسكري، وذلك لتحقيق مكاسب سياسية بأقل التكاليف.

وبعد التصعيد الأخير، يمكن القول إن مستقبل التهدة أصبح معقّلاً على ما سيفرزه الحراك الداخلي في

"إسرائيل". وحتى هذه اللحظة، لا توجد مؤشرات كافية للاستنتاج بأننا مقبلون على مواجهة، لا سيما أن قيادات

عسكرية وأمنية إسرائيلية وازنة، باتت تطالب بمراجعة سياسات "إسرائيل" في شأن الحروب.

المقاومة انتصرت في معركة الوعي

أ. محمود مرداوي . أمد . ٢٦/١١/٢٠١٨

عملية خان يونس أثارت من جديد مصطلح كان قد صرح به لأول مرة "بوجي يعلون" رئيس هيئة الأركان في مواجهة انتفاضة الأقصى، وتبنى استراتيجية كي وعي الفلسطينيين من خلال القتل بالجملة بقصد ردع الفلسطينيين عن مواصلة المقاومة مقابل الثمن العالي المدفوع، والترسيخ في وعيهم أن الاحتلال لا يرضخ بالقوة.

في ظل تولي عباس رئاسة السلطة وتبنيه لخطاب استسلامي سفّه المقاومة، واتهم انتفاضة الأقصى بأنها كارثة على الشعب الفلسطيني ومستقبله، وبدأ صدى صوته يتردد على ألسنة كُتاب ومحللين وقيادات من الحركة الوطنية ولا سيما من فتح، الأمر الذي مكّن استراتيجية بوجي يعلون من حرق وعي الشعب الفلسطيني، إضافة للراتب والتصريح الذي حل مكان الأرض والزراعة والصناعة اليدوية في الضفة الغربية.

فعرز آثار كيّ الوعي، وانعكس على سلوك الشعب الذي لا يُلام عندما وقع ضحية وهو يُقتل لخطاب استسلامي من رئيس السلطة ومن حوله.

في المقابل المقاومة لم تيأس واستمرت في شق طريقها في الصخر، وطورت أدائها وأدواتها ، حتى وصلت الذروة عندما قصفت تل أبيب لأول مرة منذ بداية الصراع وما تمثله تل أبيب من رمزية اقتصادية وترفيهية وسياسية للعدو ، فكان من أول نتائجها على قلة أثارها المادية وخسائرها البشرية صادمة ، كوّت وعي الصهاينة ، وجعلت أن هذا العدو المغرور المتبختر الذي يُهدد ويُريد وفي قلبه ملجأ حامٍ مأمون قد قُصف بشكل مهين ومع إنذار مبكر وبلاغ مسبق ، فلم يعد الاحتلال قادر على منع المقاومة من أن تقصف كل أرجاء فلسطين ومدنها عندما يتمادى، وأضفى هذا الحدث بالغ الأثر والتأثير روحاً قتالية ومعنوية عالية لدى الفلسطينيين ، وبدأ يرمم في ثقة الفلسطيني وإيمانه بذاته ومقاومته وقدرته على مواجهة هذا الاحتلال، ليأتي أسر شاليط من الداخل وتُدار معركة الأدمغة في المواجهة الأمنية والعسكرية والسياسية والتفاوضية لتصل إلى إنجازٍ وطني كبير .

هذا التراكم تطور واستمر في التطور، واختُبر في محطات ومعارك عديدة ، وحروب طاحنة وطويلة لم يعهدها الصهاينة ولم يخضها العرب من قبل ، أثبت أن الردع موثوق والتهديد مسنود ، والكلمة واقع مشهود في ظل محاولة محمومة من كل الأطراف استخدمت كل الوسائل والأدوات في الضفة ربط الاقتصاد بالراتب والتصريح، وفي غزة ضربوا الحصار وشدّوا الخناق، ومنعوا حرية الحركة والتنقل ذهاباً وإياباً، وقصّوا الخدمات من خلال منع دخول المال وشنوا حرباً نفسية شككت بقدرة المواطنين على الاستمرار في الحياة من خلال تضخيم الواقع الصعب أصلاً وتهويل ما ينتظرهم في قادم الأيام في مسعىٍ لوأد القضية وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني ، لكن المقاومة الشعبية من خلال مسيرة العودة، وأداء المقاومة استمرت في كي وعي الصهاينة والانتصار في معركة الوعي على الجبهتين.

ومن آثار المواجهة الأخيرة" بالمرصاد" وعملية خان يونس التي أفضلت تمكنت المقاومة من اكتساب الثقة بالرواية والمعلومة على الجبهتين، لدى العدو الذي خرج في مظاهرات غاضباً على تلقيه المعلومات الصحيحة من المصادر الفلسطينية، مشككاً بمصادر حكومته معتبراً أنها خضعت وهُزمت أمام المقاومة شر هزيمة. في الجانب الفلسطيني تعززت الثقة بالمقاومة وقدرتها على الانتصار وسيطرتها على المشهد، الأمر الذي انعكس من خلال تعاون الشعب التزاماً بتوجيهات المقاومة وتعليماتها، فعندما يصل عشرات آلاف الشباب النائر إلى الحدود يواجهون بالإيماء ويقرؤون مزاج المقاومة وموقفها وتوجيهاتها في عيون مقاتليها على الحدود ، تكون قد انتصرت المقاومة في الوعي قبل أن تنتصر في المعركة على العدو .

حماس وضرورة التحالف مع إيران

محمد عايش . القدس العربي . ٢٧/١١/٢٠١٨

العلاقة بين حركة حماس وإيران محل جدل واسع منذ سنوات داخل صفوف الحركة، وفي أوساط الشعب الفلسطيني بمجمله، خاصة في السنوات الأخيرة التي سجّلت فيها العلاقة بين الطرفين ما يشبه الانهيار، أو التدهور بسبب الصراع في سوريا، وانجرار حماس بشكل أو بآخر إلى اتخاذ موقف يتعلق بهذا الصراع. سؤال العلاقة بين طهران وحماس يتجدد بين الحين والآخر، ولا تحسم حركة حماس هذا الجدل بشكل واضح بما يجعل الحركة في نهاية المطاف تجلس في منطقة محايدة بين الجنة والنار، فلا أصدقاء إيران ولا خصومها راضون بالموقف الرمادي للحركة، هذا فضلا عن أن الموقف الرمادي المتردد للحركة حيال إيران يُشكل مادة دسمة لخصومها في عملية شيطنتها المتواصلة.

في الظروف الإقليمية الراهنة لم يعد ثمة مبرر للموقف المتردد من إيران، إذ تقتضي مصلحة حماس اليوم، أن تعيد ترميم العلاقات مع إيران، وأن تعترف بأن الموقف الذي اتخذته عام ٢٠١٢ أو اتخذته بعض قادة الحركة تجاه ما يجري في سوريا كان خطأ سياسياً، إذ كان ينبغي النأي بالنفس عما يجري في سوريا، وعدم الانجرار إلى صراع داخلي لا علاقة لحركة حماس ولا للفلسطينيين فيه، وهو الموقف الذي أغضب في ذلك الوقت كلاً من النظام في سوريا وحلفائه في طهران وبيروت. العلاقة بين حماس وإيران اليوم يتوجب أن تكون مبنية على القواعد والأسس والمنطلقات التالية:

أولاً: حركة حماس منظمة فلسطينية تعمل تحت الاحتلال، وليست دولة عربية، وعليه فلا علاقة لها بالصراعات التي تشهدها المنطقة، لا ما يتعلق منها بالثورات والتوترات الداخلية ولا الصراعات البينية الإقليمية، وليس مطلوباً منها أن تتبنى موقفاً من الصراعات والأزمات في المنطقة أو تتحاز لطرف دون آخر، وهذا ينسحب على ما يجري في سوريا واليمن.. وينسحب أيضاً بكل تأكيد على مصر، إذ أنّ حماس ليست جزءاً من جماعة الإخوان، ولا علاقة لها بأزمة الجماعة مع النظام.

ثانياً: إيران جزء لا يتجزأ من هذه المنطقة حالها حال باقي مكونات منطقة الشرق الأوسط، ولا علاقة للفلسطينيين أو لحركة حماس بالصراع بين طهران وبعض العواصم العربية، وليس مطلوباً من حماس الانحياز لطرف دون آخر في هذه الصراعات، وعليه فالعلاقة بين حماس وطهران تتساوى وتوازي العلاقة بين حماس وأي عاصمة عربية.

ثالثاً: إذا كانت إيران، على الرغم من الحصار المفروض عليها والأزمات التي تواجهها لا تتخلى عن دعم الشعب الفلسطيني، ولا تتسابق نحو تل أبيب من أجل التطبيع مع الإسرائيليين - كما يفعل بعض العرب - فمن الطبيعي أن تجد حركة حماس في إيران حليفاً مناسباً، وهذا ما فعلته كافة قوى التحرر على مر الأزمان، واختلاف الأمكنة عندما كانت تتحالف مع النقيض الطبيعي لعدوها.

رابعاً: ادعاءات التشييع والمخاوف من انتشار المذهب الشيعي التي يخرج بها بين الحين والآخر البعض لتبرير العداء لإيران ليست سوى محض هراء لا معنى له، إذ أن الشيعة أولاً موجودون في العالم العربي أصلاً ووجودهم أسبق من الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩)، وثانياً حركة حماس أو أي منظمة فلسطينية أخرى ليست سوى قوى سياسية لا حركات دينية دعوية، وعليه فلا وصاية لهم على عقول الناس ولا علاقة لهم بمذاهب البشر وطوائفهم.. وثالثاً فإن الناس أينما كانوا - في فلسطين أو غيرها - أحرار في اعتناق الدين أو المذهب أو الطائفة التي يرغبون بها، وإذا كان المسيحيون والدروز والبهايون وأتباع الديانات والطوائف الأخرى على اختلافها يعيشون في العالم العربي بلا مشاكل، فمن باب أولى أن يأمن الشيعة على أنفسهم ودينهم ومذهبهم.

خلاصة القول هو أن العلاقات بين حماس وأي دولة في العالم، بما فيها إيران، يجب أن لا تكون محكومة بأزمات أخرى ويجب أن لا تكون محكومة بالمجاملة لدول لا تقدم أصلاً أي دعم للفلسطينيين، بل تزحف نحو تل أبيب من أجل التطبيع وإقامة العلاقات معها. إيران كغيرها من دول العالم موجودة في هذه المنطقة وربما تكون مصلحة حماس في التحالف معها.

«شعب» يريد الحرب!!

فايز رشيد . الخليج . ٢٧/١١/٢٠١٨

حرّي التأكيد على أن المجابهة الباسلة للفصائل الفلسطينية للعدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة، خلّخت أسس الائتلاف الحكومي «الإسرائيلي» القائم إثر استقالة وزير الحرب ليبرمان. برغم أن نتتياهو استطاع المحافظة على إبقاء حكومته إثر تراجع نيفتالي بينيت، عن شرطه بتسلمه وزارة الحرب، الأمر الذي أبقى حجم تأييد الحكومة من الكنيست ب ٦١ عضواً، وهي أغلبية ضئيلة لا تضمن الاطمئنان لنتتياهو في الإبقاء على حكومته حتى موعد الانتخابات الدورية القادمة في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني القادم.

سؤالان مهمّان أثارتها المجابهة الباسلة: هل تلجأ «إسرائيل» لعدوان واسع النطاق على القطاع، أم تكتفي بضربات عسكرية محدودة؟. السؤال الثاني، هل ستجري انتخابات مبكرة في «إسرائيل» أم يلجأ نتتياهو لفعل المستحيل للإبقاء على حكومته؟.

تواجه دويلة الاحتلال الآن، قوة ردع حقيقية تقيد حركتها العسكرية؛ فهي أمام أخطار مستقبلية، فقيامها بهجوم واسع النطاق على القطاع واحتلاله، سيكلفها غالباً في الخسائر البشرية التي تخشاها! وليس مضموناً أن تأتي نتائج العدوان، مطابقة لتوقعات ذوي الرؤوس الحامية في تل أبيب.

من ناحية أخرى، فإن ٦١% من الشارع الصهيوني (وفقاً لاستطلاع رأي أجرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»)، وهي نسبة الأكثر تطرفاً في «إسرائيل» تؤيد العدوان على غزة. وبعد توصل مصر إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين إثر اشتباكات امتدت يومين، تظاهر المتطرفون في مدن «إسرائيلية» عديدة، مطالبين بنتتياهو باحتلال غزة، ما يعبر عن أزمة سياسية شهدتها وتشهدها «إسرائيل»، لكن رئيس الوزراء دعا شركاءه في الائتلاف الحاكم إلى عدم إسقاط الحكومة. كما رفض الانتقادات الموجهة إليه في التعامل مع الفصائل الفلسطينية في القطاع، موضحاً أنه «في مثل هذه الظروف لا يوجد مكان للسياسة، ولا مكان للاعتبارات الشخصية». وأضاف أن «معظم مواطني «إسرائيل»، يعلمون أنه عندما أأخذ قرارات بشأن الأوضاع الأمنية، فإنني أفعل ذلك بطريقة واقعية من أجل أمن وسلامة مواطنينا وجنودنا».

أيضاً، فإن نتتياهو يواجه الآن امتحان تعزيز الثقة بحكومته، بعد أن اهتزت هيبة «إسرائيل» إثر فشل عدوانها الأخير على غزة، ما قد يدفعه لشن حرب جديدة على القطاع لتحقيق هذا الهدف. لكن غزة في الظروف الراهنة ليست كما كانت عليه في العام ٢٠١٤، حيث إن هناك واقعاً سياسياً وعسكرياً جديداً يفرض معادلات جديدة، قد تقلب حسابات نتتياهو من جديد رأساً على عقب.

تفاعل الصحفيون «الإسرائيليون» أكثر ما تفاعلوا مع موضوعي الحرب الواسعة المحتملة على غزة والانتخابات المبكرة، فكتب روغل الفر، في «هآرتس» (١٨ / ١١ الحالي) يقول: «الإسرائيليون» هم شعب غبي. حسب الاستطلاعات، أغلبيتهم الحاسمة غير راضية عن الطريقة التي يعالج بها بنيامين نتتياهو التصعيد في غزة. أي أنهم يريدون الحرب. رغم أن عمليات «الرصاص المصبوب» و«عمود السحاب» و «الجرف الصامد»، حققت

فقط هدوءاً مؤقتاً بثمن موت عشرات الجنود الشباب. هم يريدون حرباً أخرى كهذه. وإذا لم يكن بالإمكان لحرب كهذه، أن تحقق هدوءاً أطول، فهم يريدون حرباً أكبر تتضمن احتلال القطاع. حرب مع عدد أكبر من القتلى والمصابين والثكالى واليتيم والدموع». ويستطرد: «هؤلاء ليسوا فقط السياسيين الذين يثيرون الحرب، وبالتأكيد ليس الجنرالات، بل «الإسرائيليون» أنفسهم. هم لا يستطيعون العيش من دون ذلك».

حول الانتخابات المبكرة كتبت «هآرتس» افتتاحيتها، بقلم أسرة تحريرها بعنوان «على ماذا ستدور الانتخابات؟» قالت فيها: «بالأكيد لن تدور الانتخابات المبكرة على النزاع «الإسرائيلي» - الفلسطيني، ولا على الاقتصاد، ولكن ربما على الفساد في مدة ولاية نتنياهو، وعلى تهديد الديمقراطية وعلى تشكيلة الائتلاف وشخصياته». أما المعلق سيفر يلوتسك، فكتب مقالة بعنوان «عبث انتخابي» قال فيها: «على ماذا بالضبط ستكون الانتخابات، ليس على الاقتصاد، ليس على «المجتمع»، ولا حتى على السياسة تجاه الفلسطينيين؛ بل على شدة الضربة التي ينبغي تسديدها لقطاع غزة».

لعل من الحقائق التي أفرزها العدوان الصهيوني الأخير على القطاع، أن العدو الصهيوني لا يستجيب إلا للغة القوة والمقاومة المشروعة للشعوب المحتلة أراضيها!، المقاومة القادرة على خلخلة أركان هذا الكيان الفاشي. وهي القادرة أيضاً على زيادة التناقضات العرقية والإثنية فيه. المقاومة القادرة على زيادة الهجرة العكسية منه وتقليل الهجرة إليه. المقاومة القادرة على زيادة محاصرته ومقاطعته وعزله دولياً. المقاومة القادرة على استنزافه بشرياً واقتصادياً وهي القادرة على إجباره على الاعتراف بحقوق شعبنا كاملة غير منقوصة. ومن هنا يبرز خطأ عقد هدنة رسمية معه.

تداعى فرص نيتانياهو التاريخية

د. محمد السعيد إدريس . الأهرام . ٢٧/١١/٢٠١٨

يبدو أن بنيامين نيتانياهو رئيس الحكومة اليمينية الإسرائيلية سيجد نفسه مضطراً للتراجع عن رهانه الذى مضى عليه عام تقريباً عندما اعتبر أن إدارة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب تخلق لإسرائيل «به على أنقاض كل حقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه ووطنه. كان نيتانياهو معذوراً فى تسرع حساباته، فقد فاجأه ترامب بقرارين صادمين تجاوزا ما كان يحلم به على مدى سنوات ثمان قضاها فى صدام حولها مع الرئيس الأمريكى السابق باراك أوباما.

القرار الأول هو الاعتراف بالقدس عاصمة كاملة وموحدة وأبدية لدولة إسرائيل، والقرار الثانى هو الانسحاب الأمريكى من الاتفاق النووى الموقع مع إيران فى يوليو ٢٠١٥ وإصدار ما يمكن وصفه بأنه «أشد عقوبات» فى التاريخ هدفها إسقاط النظام الحاكم فى طهران، أو على الأقل ترويض هذا النظام وإجباره على الرضوخ لكل مطالب ترامب وحلفائه: «التوقيع على اتفاق نووى آخر بديل» يؤمّن كل مخاوف إسرائيل من امتلاك إيران قدرات نووية فى يوم من الأيام، كى تبقى إسرائيل هى وحدها الدولة التى تحتكر امتلاك السلاح النووى فى الشرق الأوسط.

هذان القراران أفقدا نيتانياهو صوابه وجعله يصول ويجول فى جموحه وتطرفه وانتهى به المطاف إلى إصدار ما يسمى «قانون القومية» الذى يهدف إلى فرض السيطرة اليهودية الكاملة على كل أرض فلسطين، وجعلها ملكية حصرية للشعب اليهودى الذى له وحده الحق فى تقرير المصير، ما يعنى التصفية الكاملة للقضية الفلسطينية ووضع الشعب الفلسطينى أمام أحد خيارين: إما القبول بحكم ذاتى مدنى داخل دولة إسرائيلية كأقلية معدومة الهوية ومعدومة الحقوق السياسية فى مساحة محدودة من الأرض تقبل بها إسرائيل لا تتجاوز المنطقتين (أ و ب) من اتفاق أوسلو، وإما الدخول فى كونفيدرالية مع الأردن شرط أن تتحول المنطقة (ج) فى اتفاق أوسلو والبالغة نحو ٦٠% من أراضي الضفة إلى السيادة الإسرائيلية ويتم تهويدها كاملاً.

فرصة نيتانياهو التاريخية، أو «الزمن التاريخى» أخذ يداعب خيال نيتانياهو خصوصاً بعد ما وجده من توافقات مع دول عربية لتطوير علاقات مشتركة على قاعدة «العداء لإيران»، لكن نيتانياهو وفى ذروة نشوة تلمسه الحلم وجد نفسه مضطراً لتجرع مرارة «الهزيمة المكبوتة» فى غزة ووجد نفسه أمام خيارات داخلية شديدة الصعوبة سواء إزاء الرد الضرورى على الانكسار التى واجهت الجيش الإسرائيلى أمام المقاومة على أرض غزة أو إزاء الانقسام الشديد ليس فقط داخل الحكومة بل داخل المجتمع الإسرائيلى نفسه حول ذلك الرد وحول الائتلاف الحكومى ومستقبله بعد استقالة وزير الحرب أفيجدور ليبيرمان اعتراضاً على قرار الحكومة المصغرة «الكابينيت» على قبول قرار بالتهدئة مع حركة «حماس» قامت مصر بالدور الرئيسى فى تحقيقه.

الموقف الذى فرضته مواجهات الأربعين ساعة التى حدثت فى غزة (١١/١١ و ١٣/١١/٢٠١٨) على رئيس الحكومة الإسرائيلية هو «العجز» أمام أصعب سؤالين فرضتهما المقاومة الفلسطينية فى غزة على نيتانياهو

أولهما: هل تلجأ إسرائيل إلى خيار الحرب الموسعة ضد قطاع غزة لاستعادة ما فقدته إسرائيل في تلك المواجهة من «انكسار قدرة الردع الإسرائيلية» أم تقبل بخيار الضربات المتقطعة، أم ترضى بخيار التهدة؟
وثانيهما: هل يقبل بخيار حل الحكومة وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة قبل أن يجد نفسه أمام واقع انفراط الحكومة من خلال انسحابات متتالية للأحزاب والكتل المشاركة في الائتلاف الحاكم، أم سيكون في مقدوره أن يحكم بحكومة «الحد الأدنى» بكل ما يعنيه ذلك من ضعف، وما يمكن أن يكرسه من تجاوزات لفرصته في أن يكون الشخص الذي سيكلف مستقبلاً برئاسة الحكومة الجديدة على ضوء تطلعات منافسه داخل الليكود رفيقه جدعون ساعر الطامح إلى رئاسة الحكومة بدعم من رؤوس رفلين رئيس الدولة؟

حاول نيتانياهو تسريب أسباب مغلوبة لقبوله قرار التهدة ورفضه قرار الحرب الواسعة ضد غزة من هذه الأسباب حرصه على عدم إفشال فرصة الرئيس الأمريكي لطرح مشروعه للسلام الذي يحمل اسم «صفقة القرن» ومنها حرصه على عدم تعكير الأجواء الدبلوماسية الراهنة مع الدول العربية خصوصاً أنه يستعد لزيارة دولة خليجية ثانية بعد سلطنة عمان. هو يخشى أن تؤدي أجواء مثل تلك الحرب إلى تعكير صفو علاقاته مع حلفائه أو شركائه الجدد من العرب، ومنها خشية من أن تؤدي مثل تلك الحرب إلى تعرض قطاع غزة لكوارث أمنية إذا ما أسقطت سلطة «حماس»، خصوصاً أنه «ليس هناك من هو على استعداد لإدارة الأمور في القطاع إذا ما سيطرت عليه القوات الإسرائيلية». لكن الحقيقة وراء قبول نيتانياهو بـ «قرار التهدة» والصمود أمام أجنحة تيار اليمين المتشدد وزعمائه خاصة أفيجدور ليرمان زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» وزير الدفاع ونفتالي بينيت وزير التعليم زعيم «البيت اليهودي» وأغلبية الجمهور اليميني المطالبين بقطع رأس قطاع غزة وإعادة احتلاله هي العجز العسكري عن فرض هذا الخيار.

التمن العسكري الباهظ لخيار اجتياح قطاع غزة ناهيك عن الثمن السياسي والمعنوي الباهظ أيضاً لأي حرب جديدة على غزة كان الخلفية الحقيقية لرفض مثل هذا الخيار على نحو ما أكدته صحيفة «يديعوت احرونوت» في وثيقة سرية كتبها قائد غرفة العمليات في الجبهة المركزية الجنرال الوف مندر نشر فيها «الغسيل القذر» للجيش الإسرائيلي، وكشف فيه حجم المعارك بين الجنرالات وتآكل القيم العسكرية، والخوف من إبداء الرأي، ونظريات العمل الخاطئة، فضلاً عن استشراف الفساد وإخفاء الأخطاء، وهي كلها أسباب فرضت على رئيس الحكومة وقيادة الجيش الإيحاء بأن «رؤية إستراتيجية واستجابة لمطالب إقليمية ودولية» تقف خلف ترجيح رأى المعارضين لخيار اجتياح غزة، لكنها الحقيقة التي تؤكد تداعي فرصة نيتانياهو التاريخية، فما اعتبره انتصارات يتحول بفعل عوامل ذاتية وموضوعية إلى انتكاسات وانكسارات وهذا ما لم يتعلمه نيتانياهو من التاريخ ودروسه، ويبدو أنه لن يتعلمه.

أزمة الحكومة في إسرائيل: كيف انتهت، ولمصلحة من؟ (تقدير موقف)

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . ٢٥/١١/٢٠١٨

مقدمة

شهدت إسرائيل في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ أزمة سياسية كادت أن تطيح حكومة بنيامين نتنياهو الرابعة، وأن تقود إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة للكنيست الإسرائيلي، بدلاً من موعدها المقرر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، استقال رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان من منصب وزير الأمن، وأخرج حزبه من الائتلاف الحكومي، ودعا إلى حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة في أسرع وقت ممكن. وبعد إعلان ليبرمان عن انسحاب نوابه الخمسة من الائتلاف الحكومي، أصبحت حكومة نتنياهو تتكون من خمسة أحزاب، وتستند إلى ٦١ نائباً من بين أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ نائباً؛ أي بأغلبية نائب واحد فقط. وهذه الأحزاب هي: حزب الليكود الذي يقوده نتنياهو وله ٣٠ نائباً، وحزب "كلنا" بقيادة موشيه كحلون وله عشرة نواب، وحزب "البيت اليهودي" بقيادة نفتالي بينيت وله ثمانية نواب، وحزب "شاس" الديني الحريدي الشرقي بقيادة أرييه درعي وله سبعة نواب، وحزب "يهדות هتורה" الديني الحريدي الغربي وله ستة نواب. وما إن أعلن ليبرمان عن استقالته، حتى وجه بينيت إنذاراً علنياً إلى نتنياهو بأنه إذا لم يحصل على منصب وزير الأمن، فإنه سينسحب من الائتلاف الحكومي؛ ما يؤدي إلى سقوط الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة.

أسباب استقالة ليبرمان

أرجع ليبرمان أسباب استقالته من منصب وزير الأمن، في المؤتمر الصحافي الذي عقده لهذا الغرض، إلى خلافه مع رئيس الحكومة نتنياهو والكابينت السياسي الأمني، بشأن سياسة إسرائيل تجاه حماس في قطاع غزة. ووصف ليبرمان اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسلطة حماس في قطاع غزة بوساطة مصرية، بعد يومين من القصف المتبادل بينهما، بأنه "خضوع للإرهاب". وأشار ليبرمان إلى خلافات حدثت في الفترة الأخيرة بينه وبين نتنياهو والكابينت السياسي الأمني، ومنها مسألة إدخال الوقود والدعم المالي القطري إلى سلطة حماس في قطاع غزة، وتأجيل الحكومة إخلاء قرية الخان الأحمر الواقعة في محافظة القدس بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم، تلك القرية التي كانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت إخلاءها لأجل توسيع مستوطنة معاليه أدوميم على أراضيها [١].

ويبدو أن ليبرمان اتخذ قرار الاستقالة في الأسابيع الأخيرة من جراء قيام نتنياهو والكابينت السياسي الأمني بإحباط سياسته، وإلغاء قراراته التي اتخذها بصفة فردية تجاه غزة، وإلزامه بقرارات الكابينت وسياسته. فعندما انطلقت مسيرات العودة من قطاع غزة في آذار/مارس ٢٠١٨، لاعم ليبرمان مواقفه مع موقف نتنياهو والمؤسسة العسكرية والكابينت السياسي الأمني بشأن القطاع، مانحاً الأولوية لمواجهة تعزيز النفوذ الإيراني العسكري في سورية، مبرراً ذلك بأن من الأفضل تجنب مواجهة على الجبهتين الشمالية والجنوبية في الوقت

نفسه. بيد أن هذا التوافق بين ليبرمان ومنتياهو لم يستمر طويلاً؛ إذ تفجر الخلاف بينهما في آب/ أغسطس ٢٠١٨، عندما بدأ منتياهو، بتأييد من المؤسسة العسكرية، السعي للتوصل إلى اتفاق تهدئة طويل المدى بين إسرائيل وسلطة حماس في غزة بوساطة مصرية[٢].

ففي بداية آب/ أغسطس ٢٠١٨، بحث الكابينت السياسي الأمني السياسة التي ينبغي لإسرائيل أن تتبناها تجاه غزة. وناقش الكابينت اقتراحين؛ أولهما العمل على التوصل إلى تسوية تشمل إعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وسيطرتها على المعابر، وثانيهما العمل على التوصل إلى تسوية تقتصر على التفاهم مع سلطة حماس في غزة. وقرر الكابينت تبني موقف منتياهو الذي دعا إلى التوصل إلى تسوية مع سلطة حماس في قطاع غزة بوساطة مصرية[٣].

وقد حاول ليبرمان، الذي عارض الاقتراحين المذكورين، إحباط التسوية مع سلطة حماس في غزة. وفرض خلال الشهور الثلاثة الماضية عقوبات لفترات قصيرة على قطاع غزة، وذلك بقرارات منفردة من دون العودة إلى الكابينت السياسي الأمني أو رئيس الحكومة. وشملت هذه العقوبات تقليص العمق البحري المسموح به للصيد عند شاطئ غزة، وإغلاق معبري كرم أبو سالم وبيت حانون (إيرز)، ومنع دخول الوقود إلى غزة. وكان ليبرمان يتراجع عن هذه القرارات تحت ضغط منتياهو والمؤسسة العسكرية. وفي الفترة الأخيرة، قرر الكابينت أنه من دون الحصول على موافقته المسبقة، فإن وزير الأمن لا يستطيع اتخاذ قرارات في هذه الأمور بمفرده.

إلى جانب ذلك، لاحظ ليبرمان أنه منذ توليه منصب وزير الأمن لم تزد شعبيته ولا شعبية حزبه، بل تراجعتا قليلاً في استطلاعات الرأي العام في إسرائيل؛ ومن المعلوم أن منصب وزير الأمن يزيد عادة من شعبية الوزير الذي يشغله. فقرر الاستقالة للتميز عن الحكومة في مواقفه لاعتبارات انتخابية، مع اقتراب موعد انتخابات الكنيست التي توقع ليبرمان إجراءها، قبل ربيع ٢٠١٩.

سعي منتياهو لاحتواء الأزمة

فور إعلان ليبرمان استقالته، وتفجر الأزمة الحكومية عقب إنذار بينيت بأنه سينسحب من الحكومة إذا لم يحصل على وزارة الأمن، أجرى منتياهو اتصالات مكثفة بقيادة أحزاب الائتلاف الحكومي ودعاهم إلى البقاء في الحكومة والحفاظ عليها وعدم إجراء انتخابات مبكرة. وخلافاً للآزمات التي عرفتتها حكومته في السنة الأخيرة، والتي هدد خلالها منتياهو شركاءه في الائتلاف الحكومي بالذهاب إلى انتخابات مبكرة، بدا في هذه الأزمة مصمماً جداً على الحفاظ على حكومته وعلى عدم إجراء انتخابات مبكرة.

شدد منتياهو في اتصالاته برؤساء الأحزاب وفي تصريحاته لوسائل الإعلام على أن مصلحة أمن إسرائيل تقتضي الحفاظ على الحكومة وعدم إجراء انتخابات مبكرة، وأن إسرائيل ما زالت في خضم معركة لم تنته بعد، وأنه في أثناء المعركة لا يتم اللعب بالسياسة وإسقاط الحكومة؛ فأمن الدولة أهم من اللعبة السياسية الحزبية والمصالح الشخصية. وأعلن بأنه سيحتفظ بمنصب وزير الأمن لنفسه لدواعي أمنية، وأكد أنه لا يريد إجراء انتخابات زائدة وغير ضرورية في هذه المرحلة التي تقتضي التحلي بالمسؤولية[٤].

لقد شدد ننتياهو في اتصالاته بقيادة أحزاب الائتلاف الحكومي وبذوي النفوذ بين صفوف اليمين واليمين المتطرف، ولا سيما كبار حاخامات المستوطنين الذين يؤثرون في بينيت، بأن إسقاط حكومة اليمين في هذه المرحلة قد تقود إلى فقدان معسكر اليمين السلطة، كما حصل في عام ١٩٩٢، عندما انسحب غلاة اليمينيين من الحكومة وتسببوا في خسارة اليمين السلطة في انتخابات ١٩٩٢.

وقد أثرت الحملة التي شنها ننتياهو في بينيت، فلم يحظَ إنذاره بإجماع في صفوف أعضاء الكنيست التابعين لحزبه، وأعلن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ عن سحب جميع مطالبه من رئيس الحكومة وعن بقاءه في الائتلاف الحكومي. وفي الوقت نفسه، انتقد بينيت ننتياهو لعدم تبنيه، وفق ما ادعاه بينيت، سياسة متشددة تجاه الفلسطينيين وعدم تحقيق الحسم والانتصار على سلطة حماس في غزة، وتسببه في تآكل قوة الردع الإسرائيلية وعدم إخلائه قرية الخان الأحمر الفلسطينية، وعدم هدم منازل الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات عسكرية ضد إسرائيل[٥].

دوافع ننتياهو

خلافًا للآزمات الحكومية السابقة، بذل ننتياهو قصارى جهده للحفاظ على حكومته، وعدم تبكير انتخابات الكنيست، وتأجيلها أطول فترة ممكنة. ويبدو أنه يعتقد أن تأجيل الانتخابات في هذه المرحلة يخدم مصالحه في جملة من القضايا. وبأتي في مقدمتها مسألة الملفات الجنائية ضده، والتوقيات الذي سيقدر فيه المستشار القضائي للحكومة أفيحاي مندلبليت لائحة اتهام ضده في ثلاثة ملفات فساد. وسيتخذ مندلبليت قراره، وفق ما هو متوقع، في فترة أقصاها شباط/فبراير ٢٠١٩، ومن المتوقع أن يقدم لائحة اتهام عندئذ ضد ننتياهو غير الملزم بالاستقالة، وفق القانون الإسرائيلي في حال توجيه لائحة اتهام ضده. ويريد ننتياهو أن يكون في الفترة التي تقدم فيها ضده لائحة اتهام رئيسًا للحكومة، وليس رئيسًا لحكومة انتقالية منهمكًا في حملة انتخابية للكنيست.

إلى جانب ذلك، يفضل ننتياهو أن يأتي موعد الإعلان عن موعد صفقة القرن قبل حل الكنيست. ومن المتوقع أن يتم الاتفاق بشأن توقيت الإعلان عنها بين ترامب وننتياهو؛ كي تخدم وتلائم أجندة الثاني. ومن المتوقع أن يُرافق الإعلان عن صفقة القرن بضغط أميركي شديد للتسريع في تطبيع الدول العربية علاقاتها بإسرائيل، وهو ما يخدم ننتياهو ويزيد قوته الانتخابية. وكذلك يأمل ننتياهو وترامب أن تساعد صفقة القرن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان على الخروج من أزمتته بسبب جريمة قتل الصحافي جمال خاشقجي؛ إذ ستحاول الإدارة الأميركية وإسرائيل إظهار ولي العهد السعودي على أنه شخصية "معتدلة داعمة للسلام في الشرق الأوسط"، بدلًا من الصورة السلبية التي ظهر فيها مستبدًا دمويًا، منذ قتل خاشقجي.

إلى جانب ذلك، يسعى ننتياهو لسن العديد من القوانين التي تخدمه قبل حل الكنيست الحالي، مثل القانون الذي يلزم بموجبه رئيس الدولة بتكليف رئيس الحزب الذي يحظى بتوصية أكبر عدد من أعضاء الكنيست. ففي حال توجيه لائحة اتهام ضد ننتياهو، فإنه يخشى أن لا يكلفه غريمه رئيس الدولة رؤوفين ريفلين بتشكيل الحكومة بعد الانتخابات المقبلة للكنيست، وإنما يكلف أحد قادة حزب الليكود بتشكيل الحكومة.

كذلك يسعى نتنياهو لسن قانون تُخَفِّض بمقتضاه نسبة الحسم في انتخابات الكنيست من ثلاثة ربيع في المئة من مجموع أصوات المقترعين، إلى اثنين أو اثنين ونصف في المئة؛ لاعتقاده أن ذلك يخدم معسكر اليمين في إسرائيل، لا سيما اليمين المتطرف، ويفكك الأحزاب الدينية، مثل شاس، التي سوف تتجراً تياراتها المختلفة على تشكيل قوائم منفصلة لخوض الانتخابات. وبأمل نتنياهو أن يقود ذلك أيضاً إلى تفكيك القائمة المشتركة للأحزاب العربية، وأن تخوض هذه الانتخابات في أكثر من قائمة؛ ما قد يؤدي إلى تقليص عدد مقاعدها.

الخاتمة

تمكن رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو من الحفاظ على حكومته، على الرغم من الأزمة الحادة التي تعرضت لها. ولم تضعفه هذه الأزمة، بل ربما عززت مكانته؛ فقد تولى إلى جانب رئاسته الحكومة منصب وزير الأمن، وهي المرة الأولى التي يتولى فيها هذا المنصب. ومن المتوقع أن يتخلى نتنياهو عن منصب وزير الخارجية الذي شغله في السنوات الأخيرة لأحد قادة حزب الليكود. ومن المرجح أن يتمكن من الحفاظ على حكومته في الشهور المقبلة، وأن يتم تحديد موعد للانتخابات يلائمه، إذا تقرر تقديم موعدها. وفي هذه الحالة، فإن "المعسكر القومي" الذي يقوده نتنياهو سوف يحظى بأغلبية واضحة، بحسب استطلاعات الرأي العام؛ ما يمكنه من تشكيل حكومة مما يسمى المعسكر القومي (اليمن واليمينيين)، في حين لا يبدو أن ثمة تهديداً جدياً لزعامة نتنياهو داخل حزب الليكود نفسه.

الهوامش:

[١] حاييم ليفينسون وآخرون، "ليبرمان أعلن عن استقالته: وقف إطلاق النار هو خضوع للإرهاب"، هآرتس،

٢٠١٨/١١/١٤، شوهده في ٢٤/١١/٢٠١٨، في: <https://bit.ly/2DDNSkD>

[٢] عاموس هارثيل، "كأنه لم يكن: ولاية ليبرمان لن تترك الانطباع الذي تمناه"، هآرتس، ٢٠١٨/١١/١٤،

شوهده في ٢٤/١١/٢٠١٨، في:

<https://bit.ly/2Pqum16>

[٣] آفي دابوش، "الكابينت بحث التسوية وليبرمان أحبطها ١٤ مرة"، هآرتس، ٢٠١٨/١١/١٩، شوهده في

٢٥/١١/٢٠١٨، في: <https://bit.ly/2OZklgV>

[٤] نوعه لاندوا ويهونتان ليس، "نتنياهو: نحن في إحدى المراحل الأمنية الأكثر تركيياً، وفي هذا الوقت لا

نذهب للانتخابات"، هآرتس، ٢٠١٨/١١/١٨، شوهده في ٢٥/١١/٢٠١٨، في: <https://bit.ly/2DIE3Rx>

[٥] يهونتان ليس، "بينيت وشاكيد لن نستقيل: نسحب مطالبنا ونساعد نتنياهو في مهمته كوزير للأمن"، هآرتس،

١٩/١١/٢٠١٨، شوهده في ٢٥/١١/٢٠١٨، في: <https://bit.ly/2Tlbfy3>

من دولة فلسطينية مستقلة لدولتين

أحمد عبد الهادي . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٤/١١/٢٠١٨

في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٧، حذر رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق رومانو بروديفي في رسالة نشرتها صحيفة "كوريري ديلا سيرا" بأن الشعب الفلسطيني يمكن أن يواجه انقساماً لا يمكن إصلاحه، يمكن أن يقود إلى قيام دولتين فلسطينيتين. لم يستطد الرجل في شرح ما يقصد ولم يلتقط صناع القرار المنقسمون بين قطاع غزة والضفة الغربية حديث الرجل، ربما لأن مصطلح الدولتين الفلسطينيتين لم يكن جديداً على مسامعهم، لكن الانقسام وفق رؤية بروديفي كان الخطوة العملية في الذهاب صوب تنفيذ المصطلح وتشكيله على أرض الواقع، وإقامة دولتين، الأولى في الضفة والثانية في غزة.

أفضى استمرار الانقسام السياسي والجغرافي منذ العام ٢٠٠٧، وفشل كل الجهود والمبادرات الساعية لإنهاءه، لدرجة تعمقه وسيره الحثيث نحو التحول إلى انفصال دائم حتى إشعار آخر، وعليه انتعشت الخطط الرامية للحل في غزة دون الضفة، بالرغم من أن اتفاق أوسلو ينص على الوحدة الإقليمية بين الضفة والقطاع. تجلت الخطط لدولة غزة ودولة الضفة في جولات مبعوث الرباعية الدولية حينها توني بلير من أجل إقامة هدنة طويلة الأمد مقابل ميناء ومطار وتخفيف الحصار في غزة، واستمعنا كذلك لتصريح زعيم البيت اليهودي نفتالي بينيت الذي قال إن هناك دولتين للفلسطينيين: واحدة في الأردن، والثانية في غزة، ولا حاجة بهم لدولة ثالثة في الضفة.

دولة غزة

دولة غزة أو دولة فلسطينية في غزة، لم يتبلور حضور المصطلح كنتيجة للانقسام فقط، وإن كان الانقسام قد وفر له الحاضنة، لكنه موغل في القدم تم الذهاب أول مرة إليه كبالون اختبار عربي في ٢٣ / سبتمبر ١٩٤٨ عندما أعلنت الهيئة العربية العليا إنشاء "حكومة عموم فلسطين"، وكان مركزها في مدينة غزة مؤقتاً. وتألف مجلس وطني (برلمان)، وعقد أول اجتماعاته في غزة في الأول من أكتوبر ١٩٤٨، حيث أعلن استقلال فلسطين بحدودها الدولية كدولة ديمقراطية ذات سيادة، وأقر دستوراً من ١٨ مادة، ومنح للحكومة الفلسطينية ثقته. كانت الضفة تحت الإدارة الأردنية ولم يقبل الأردن بوجود فلسطيني ينتزع منه حضوره، لذلك لم يكن بدّ من غزة.

وعندما تحققت الوحدة بين مصر وسورية في فبراير/ شباط ١٩٥٨ رفعت دولة الوحدة شعار "الوحدة طريق تحرير فلسطين" وقد وجه المؤرخ الفلسطيني محمد عزة دروزة في ٩ / ٣ / ١٩٥٨ مذكرةً إلى الرئيس جمال عبد الناصر يطلب فيها إعلان قيام جمهورية فلسطينية في قطاع غزة تنضم إلى الجمهورية المتحدة، لكن الدعوة لم تجد أي صدى.

اليوم بعد ثلاثة عقود على إعلان استقلال الدولة الفلسطينية يُصرح الرئيس الفلسطيني محمود عباس ويحذر بأنه لا دولة بدون غزة ولا دولة في غزة، وما كان الرجل ليقول ما قاله إلا لأنه يلح ملامح تبلور مشروع دولة

فلسطينية قيد التشكل في غزة كأحد مقومات ما بات يُعرف بصفقة القرن، ويبدو أن تصريحات أبو مازن جاءت في سياق الرد على المحاولات العربية لإقناعه بقبولها، أو ربما لإعادة إحياء مشروع غزة الكبرى، والذي كان قد طُرِح عام ١٩٥٣ بين الحكومة المصرية والحكومة الأميركية ووكالة الأمم المتحدة بعد سلسلة من المجازر التي اقترفتها القوات الإسرائيلية في البريج وغزة وخان يونس، ولكن مظاهرات الشعب الفلسطيني في غزة في الأول من آذار ١٩٥٥ أدت إلى إسقاط هذا المشروع.

ثم طُرِح المشروع على أنور السادات في مفاوضات كامب ديفيد في عام ١٩٧٩ ولكن السادات رفض، كما طرح أيضاً من طرف توني بليز رئيس الوزراء البريطاني ومبعوث الرباعية الدولية، وقد كانت ملامح مشروع بليز تقوم على إقامة دولة فلسطينية لها إدارتان، إدارة في الضفة الغربية رأسها فلسطيني وقرارها أردني تسيطر على ٤٥ % من مساحة الضفة الغربية، وعلى أن تضم المستوطنات والمنطقة ج إلى إسرائيل، وإدارة في غزة رأسها فلسطيني وقرارها مصري تتوسع مساحتها في سيناء بما يساوي مساحة المستوطنات والمنطقة ج التي سوف تضم لإسرائيل في الضفة الغربية.

الانقسام والدولتان

التقطت إسرائيل حدوث الانقسام السياسي بين فتح وحماس، والجغرافي بين الضفة وغزة، وسيّرت برامجهما المستقبلية وفق هذا الواقع وتبعاته وعبرت آراء إسرائيلية كثيرة عما يمكن إنجازه في ظل استمرار الانقسام. واحدٌ من هذه الآراء عبر عنها الجنرال غرشون هاكوهين حين قال إنه "في ظل التدهور الذي يشهده القطاع في السنوات الأخيرة، وعدم وجود أفق لوضع حد لهذا التدهور، فإن حل الدول الثلاث قابل للتطبيق لإيجاد مخرج لضائقة غزة الإنسانية، ويشمل إقامة دولة فلسطينية في غزة وشمال سيناء وصولاً إلى العريش". وأشار هاكوهين، إلى أنه "بعد أن نشأ انقسام سياسي وجغرافي بين قطاع غزة حيث تسيطر حماس، والضفة الغربية حيث تحكم السلطة الفلسطينية، حصل تصدع كبير في فرضية حل الدولتين". وعلل ذلك قائلاً: "لأن الفلسطينيين أنفسهم أصبح لديهم كيانان منفصلان".

خطة "غزة الكبرى"

سوف تصبح هذه الأرض في سيناء دولة فلسطينية منزوعة السلاح - يُطلق عليها اسم "غزة الكبرى" - والتي سيُسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إليها، وسوف تُمنح سلطة محمود عباس الفلسطينية حكماً ذاتياً في مدن الضفة الغربية على مساحة تشكّل نحو خمس المناطق. وفي المقابل، سيكون على عباس أن يتخلى عن الحق في إقامة دولة في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

يوجد لفكرة إقامة دولة فلسطينية خارج فلسطين التاريخية -سواء في الأردن أو سيناء- تاريخ طويل في الفكر الصهيوني. كانت عبارة "الأردن هو فلسطين" صرخة تحشيد متكررة في اليمين الإسرائيلي منذ عقود. وكانت هناك اقتراحات موازية تتعلق بسيناء. وفي الأوقات الأخيرة، وجد خيار سيناء استحساناً لدى اليمين الإسرائيلي، خصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية قبل ١٤ عاماً. ويبدو أن دعم هذه الفكرة قد تصاعد بعد فك الارتباط (الانسحاب) في العام ٢٠٠٥، ثم فوز حماس في الانتخابات الوطنية الفلسطينية في العام التالي.

بعد ذلك، نفّض اليمين الإسرائيلي الغبار عن نسخة من فكرة "سيناء هي فلسطين" مجدداً خلال عملية الجرف الصامد، الهجوم الذي شنته إسرائيل واستمر ٥٠ يوماً على غزة في صيف العام ٢٠١٤. ودعا موشيه فيجلين، رئيس الكنيست الإسرائيلي وعضو حزب نتنياهو "الليكود" إلى طرد سكان غزة من ديارهم تحت غطاء العملية العسكرية، ونقلهم إلى سيناء، في إطار ما أسماه "حلّ لغزة".

دولتان فلسطينيتان. بدا هذا المصطلح أكثر وضوحاً وبشكل مباشر في مقال كتبه البروفسور جدعون بيغر في مايو/أيار ٢٠١١ وكان عنوانه "دولتان فلسطينيتان" يقول فيه حان الوقت، يحث فيه العالم على الاعتراف بالاستقلال الفلسطيني، وبموازاة ذلك توقع السلطة الفلسطينية على اتفاق مع حماس في غزة، للتوحد والعمل السياسي المشترك. لكن يُطرح هذا النقاش السياسي السؤال الجغرافي، وهو: هل تستطيع دولة منقسمة لاثنتين بينهما دولة أخرى البقاء زمنياً طويلاً؟

ثلاثة عقود مرت كان الشعب الفلسطيني يتوق فيها لانتزاع دولته المستقلة حتى وإن كانت منقوصة وعلى حدود العام ١٩٦٧ ثم تراجع فاختصرت في غزة وأريحا أولاً ثم قسمت وانقسمت إلى غزة والضفة كيانين لا يمكن القول إنهما مستقلان بالمعنى السياسي، لكنهما كيانان منفصلان في دولة واحدة وشعب واحد. حتى بدا أن كلاهما يصور أنه أصبح دولة، هكذا يمر إعلان استقلال دولة فلسطين بعد ثلاثين عاماً وقد أصبحت فلسطين دولتين أو ربما ثلاث دول. وسيبقى الحال ما بقي الانقسام ويبدو أنه باق وتتجز الصفة على ضفافه، لنصحو بعد عقد أو أقل على تلاشي الدولة الفلسطينية كرمز وتبديل الأرض الفلسطينية كحق يقال إنه حل.

التعاطي الإسرائيلي مع الإعلان الفلسطيني

أنس عبد الرحمن . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٨/١١/٢٤

لم يكن مشروع التسوية أو "عملية السلام" يحظى باهتمام لا من الشارع الإسرائيلي ولا من القيادة السياسية في تلك المرحلة العصبية من تاريخ الثورة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الممثلة لها (على الأقل خارج الأرض المحتلة)، فقد عزز اليمين الصهيوني والديني مكانته بعد حرب عام ١٩٧٣، وتصاعد معه العداء للشعب الفلسطيني ولحقوقه المشروعة والتعاطي مع الفلسطينيين كمجموعة من السكان بحاجة إلى دعم إنساني، ففي استطلاع للرأي العام الإسرائيلي بعد أشهر من اندلاع انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٨م رأى ٧% فقط من الجمهور الإسرائيلي أن سياسيات القمع التي يمارسها الجيش الإسرائيلي ضد الانتفاضة قاسية، بينما اعتبر ٤٠% أنها لينة ومتساهلة جداً، بينما أيد ٤٦% سياسات البطش والتكيل وطالبوا بتصعيدها.

وبالنظر إلى البرامج الانتخابية لأكبر حزبين صهيونيين "الليكود والعمل" في انتخابات الكنيست الثاني عشر والتي فاز بها حزب الليكود اليميني في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٨ فإن الفروق تكاد تتلاشي عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية والرؤية السياسية للحل، فقد توحد الحزبان في رفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، ورفض فكرة المؤتمر الدولي للسلام، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، مع التشديد على بقاء القدس موحدة تحت "السيادة الإسرائيلية"، وأضاف حزب الليكود في برنامجه الانتخابي التأكيد على بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، واعتبار الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أراضي "محررة" تم استرجاعها بعد حرب الأيام الستة وبالتالي لا يجوز تسليمها لأي جهة أجنبية، ولن يحصل الفلسطينيون على أكثر من حكم ذاتي كما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد، والذي لا يتضمن أي صلاحيات سياسية أو تنفيذية، وبالمناسبة وبعد ٣٠ عاماً من ذلك، ورغم اتفاق أوسلو والانسحاب الإسرائيلي من غزة وبعض أجزاء الضفة، فإن الرؤية السياسية لجميع الأحزاب الصهيونية من اليمين واليسار تكاد تجمع على مبادئ الحل الرئيسية مع الفلسطينيين مع اختلافات طفيفة في الشكل أو التخريجات.

على جميع الأحوال، وبعد أن أعلنت منظمة التحرير عن خطتها السياسية مع إعلان الدولة في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٨م والتي تضمنت الدعوة لمؤتمر دولي للسلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين بعد حرب عام ١٩٦٧م و١٩٧٣م وهي من الشروط التي تشبثت بها الإدارة الأميركية كمدخل أساسي لأي عملية سياسية، لم تجد الخطة الفلسطينية آذاناً صاغية لدى الحكومة الإسرائيلية، ولم تعر أي اهتمام لها وكأن الأمر لا يعنيها، رغم أن خطة التحرك الفلسطينية استبطنت تنازلات وتراجعات فلسطينية واضحة، خاصة الاعتراف بمواربةً بإسرائيل وحققها بالوجود ضمن حدود آمنة، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ولكن الإدارة الأميركية كان لها رأي آخر، فقد سعت، وبحكم مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، إلى تسوية سياسية تضمن أمن إسرائيل وتحقق بعضاً من الطموحات الفلسطينية، هذا من جانب، أما من جانب آخر فإن الإدارة الأميركية توقعت من حكومة إسرائيل تقديم أي شيء للفلسطينيين من باب المجاملة، وتشجيع القيادة الفلسطينية على الانخراط أكثر في مشروع التسوية وتوفير أدوات للقيادة الفلسطينية المتحمسة للتسوية لمواجهة المعارضين من داخل وخارج منظمة التحرير وقطاع عريض من الشعب الفلسطيني الذي يعارض أي تنازلات تمسّ الحقوق والثوابت الفلسطينية.

لذلك كان على رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير من حزب الليكود اليميني أن يقوم بتحريك سياسي ما ولو كان قفزةً في الهواء، وأن يقدم مبادرة سياسية ولو كانت من باب اللهو والتسلية السياسية، لذلك اعتمدت الحكومة الإسرائيلية في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩م "مبادرة السلام الإسرائيلية"، والتي لم تقدم سوى بعض الفتات الخالي من أي مضمون، وتستبطن استسلاماً كاملاً للرؤية الإسرائيلية، ولا يمكن لأي فصيل فلسطيني القبول بها مهما بلغت براغماتيته، ومما تضمن في المبادرة في بنود الفرضيات، والمشكلة الفلسطينية:

- تعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية.

- لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

- لا بد من جهد دولي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، وتحسين ظروف معيشتهم وإعادة تأهيلهم.

- الشروع في مفاوضات بين إسرائيل وممثلي السكان في غزة والضفة، لإقامة حكم ذاتي يستمر لمدة خمس سنوات كفترة انتقالية، يتولى فيها السكان إدارة شؤونهم الحياتية اليومية، بينما يبقى بيد إسرائيل الأمن والشؤون الخارجية.

واستكملت حكومة الليكود اليمينية ردّها على المبادرة الفلسطينية بنص قرار للجنة المركزية لحزب الليكود الحاكم، بعد خطاب مطول لشامير في ٦ تموز/ يوليو ١٩٨٩م، وفيه تأكيد على بعض ما ورد في المبادرة من قبيل رفض الدولة الفلسطينية، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير كونها "إرهابية"، وفيه إضافات أخرى تشكّل عقبات أخرى يستحيل معها أي تسوية، ومن هذه البنود:

- إنهاء الانتفاضة "العنف والإرهاب" قبل البدء في أي مفاوضات مع العرب.

- استمرار الاستيطان في غزة والضفة "يهودا والسامرة".

- لن تكون هناك أي سيادة أجنبية على أي جزء من "أرض إسرائيل".

- استمرار عملية السلام بموجب اتفاق كامب ديفيد، ووفق مبادرة الحكومة الإسرائيلية.

وبهذا تكون إسرائيل قد ردت على مبادرة السلام الفلسطينية والتنازلات الجوهرية من الحقوق الفلسطينية، والتي جاءت في سياق إعلان الدولة عام ١٩٨٨م والتوجه الجدي نحو خط التسوية، بمبادرة تعجيزية لا تؤدي إلى أي شيء سوى التسويف والمماطلة وكسب الوقت وإرهاق الآخر في دوامة لا تنتهي، وبالتالي تكون التنازلات الفلسطينية في دورة إعلان الدولة، وفي خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة بعد شهر من ذلك والمؤتمر

الصحافي الذي عقده مباشرة في جنيف (الاعتراف بإسرائيل، و"نبذ الإرهاب"، والاعتراف بـ ٢٤٢ و ٣٣٨)، قد ذهبت أدراج الرياح، ولم يحصل الفلسطينيون إلا على القليل من الإطراء الذي لا يغني ولا يسمن، واعتراف ٩٥ دولة حول العالم حتى ذلك التاريخ بالدولة الفلسطينية العتيدة، والتي لا يزال الشعب الفلسطيني ينتظرها بعد مرور ثلاثة عقود على إعلانها.

الشرق الأوسط.. على عتبة التصعيد أم احتواء الحرائق؟

ناصر حتي . الشرق . ٢٧/١١/٢٠١٨

فى خضم اشتداد المواجهة الأمريكية الإيرانية بعد دخول المرحلة الثانية من العقوبات الأمريكية على إيران حيز التنفيذ، يعود التركيز بقوة على سوريا وهى مسرح استراتيجى أساسى إن لم يكن الأساسى فى هذه المواجهة القائمة بأشكال وصور مختلفة بين واشنطن وطهران.

جملة من العناصر والمؤشرات تدفع بهذا الاتجاه:

أولاً: المعلومات التى نقلتها بعض وسائل الإعلام الإسرائيلى عن أن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو قد أبلغ لجنة الشؤون الخارجية والأمن فى الكنيست عن مقترح روسى قوامه تخفيف العقوبات عن إيران مقابل انسحاب القوات الإيرانية من سوريا، الأمر الذى يبقى هدفاً أمريكياً إسرائيلياً أساسياً، وهو بالطبع ما سارع إلى نفيه نائب وزير الخارجية الروسى سيرجى ريبكوف. المثير للاهتمام أن المبعوث الأمريكى الجديد إلى سوريا جيمس جيفرى صرح بحصول تفاهم أمريكى روسى خلال زيارة جون بولتون لموسكو فى شهر أكتوبر فى هذا الاتجاه، ولا يعنى ذلك أن السلطات السورية ستقوم بهذا الأمر ضمن مشروع صفقة قد يجرى التحضير لها أو إنها قادرة على ذلك. فالمبعوث الأمريكى يصرح أيضاً بما هو يعتبر أنه تحول واضح هذه المرة بموقف واشنطن من الأزمة السورية أن بلاده لا تريد تغيير النظام بل تريد تغيير سلوك الدولة السورية والمعنى بذلك إخراج الإيرانيين وحلفائهم من سوريا وهو الهدف الثانى للولايات المتحدة الذى يكرره المسئولون الأمريكيون إلى جانب هدف هزيمة داعش. إنها عملية جس نبض لمفاوضات لاحقة، ما زال من المبكر الحديث عنها مع إيران ضمن ما يمكن أن يكون صفقة شاملة لتنازلات متبادلة منها بالطبع ما تطالب به واشنطن من تغيير فى «سلوكيات إيرانية فى المنطقة».

ثانياً: تحول خليجى ولو بسيط حامل رسائل عديدة فيما يتعلق بالنظر إلى الأزمة السورية: التركيز على الحل السياسى دون ربطه بشروط مسبقة كإسقاط النظام، إلى مقابلة صحفية للرئيس السورى فى صحيفة خليجية إلى حديث عن عودة سفارة لعملها الطبيعى فى دمشق إلى «مصافحة وزارية»، يأتى ذلك فى إطار الحديث عن «عدم ترك سوريا لإيران» وعن ضرورة الانخراط مع السلطات السورية ولو بتحفظ وبشكل تدريجى لإحداث توازن مع الدور الإيرانى واحتوائه وإضعافه وربما إبعاده لاحقاً: إنه تحول بطيء فى سياسة المواجهة التى أثبتت فشلها مع الغياب العربى شبه الكلى عن التأثير فى «الملف السورى» مقارنة مع وزن الأطراف الدولية والإقليمية فى هذا الملف، نحو سياسة انخراط من البوابة الدبلوماسية وليس المواجهة الكلية خاصة فى ظل التحولات الحاصلة على الأرض فى ميزان القوى لمصلحة النظام دون أن يعنى ذلك بالطبع العودة إلى الوضع الذى كان سائداً قبل الحرب.

ثالثاً: فى السباق ذاته التأكىء على إءلاق عملفة التسوفة السفسفة فى سورفا عبر مءءل اللءفة الدستورفة والءعوة لتشكفلها قبل نهافة هءا العام وبالطبع مواكبة الفاعلفن الدولفن والإقلفمفن لهءه العملفة فر السهلة ولكنها كمءءل واقعى وءفء للتسوفة السفسفسة للصراع فى سورفا.

رابعاً: ءءاة فرض العقوفاء على إفران ءبءو الصورة شءفةءة التعقفء من ءفء اسءمرار ءور غربى أوروبى ءشوبه بعض علاقاء ءءوءر مع واشءنطن فى شأن إبقاء صلاء ءءاصل مع إفران ءءء عنوان الءفاظ على الاءقاء النووى من ءلال العمل على إنقاءه عبر البءء عن عناصر ءواففة ءرضى واشءنطن ولا ءرفضها إفران. إنه أمر صعب ءون شك ولكنّه فر مسءءفل والءءفء عن صفةة فى سورفا فءءل ءءء هءا العنوان ءون أن فعنى أنه فمكن ءءقق هءه الصفةة كما هو مطروح ولكنّه رسالة قوامها أن ءطوط ءءافوض فر المباشر ءبقى مفءوءة.

ءامساً: مؤشر فر مباشر ءاعم لءوءه اءءواء الءرائق المشءلة فى المنطفة والءوف من ءمءءها مما فصفب مصالء الءمفع ولو بأشكال مءءلفة فكمف فى ءءول الأمريكى ومعه الغربى لنقل الأزمة الفمفة من المواءة المفءوءة على الأرض إلى طاولة المفاوضاء فى مءلع العام القاءم فى السوفء. وفءرء البعض هءا ءءول فى العمل على إفقاء إفران إءءى أوراقها المهمة فى المواءة فى المنطفة ولكنّه فءل أفضا على انسءاء أفق الءل العسكرى وعلى ءءاءعفاء الءطفرة فمفنا وإقلفمفا لاستمرار الءرب المفءوءة.

فهل ءائف ءءةء ءعب عءء الءمفع والباء عن الءلول السفسفسة عبر لعبة ءس النبض والرسائل المبكرة وشبه الغامضة؁ ولو أنه لا فوءء بعء ءصور موءء لهءه الءلول لكن هءا ءءصور فمكن أن فولد على طاولة المفاوضاء ولو بصعوبة كما علمءنا ءءارب ءولفة عءفةءة.

معادلة صعبة: هل تستطيع موسكو مقايضة نفوذ إيران في سوريا بالعقوبات؟

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات . ٢٠١٨/١١/٢٦

معادلة صعبة:

تحاول روسيا في المرحلة الحالية مواصلة تفاهماتها السياسية والأمنية مع الأطراف الرئيسية المنخرطة في الصراع السوري بمستويات وأنماط مختلفة. لكن المشكلة الأساسية التي تواجهها في هذا السياق تتمثل في تشابك وتناقض مصالح تلك الأطراف، على نحو يفرض خيارات محدودة أمامها ولا يتيح لها هامشاً واسعاً من الحركة، بل إنه يتسبب، في بعض الأحيان، في توتر علاقاتها مع هذه الأطراف، على نحو ما قائم حالياً في علاقاتها مع إسرائيل بسبب اتهامها للأخيرة بالمسؤولية عن إسقاط طائرة "إيلوشن ٢٠" الروسية في ١٧ سبتمبر ٢٠١٨. وعلى ضوء ذلك، يمكن القول إن الأفكار الجديدة التي تعمدت روسيا الكشف عنها لاستشراف مواقف القوى المعنية بها قبل اللقاء الذي قد يجمع الرئيسين الروسي فيلاديمير بوتين والأمريكي دونالد ترامب على هامش قمة العشرين التي ستعقد في الأرجنتين يومى ٣٠ نوفمبر و ١ ديسمبر ٢٠١٨، والخاصة بالوصول إلى مقايضة بين إنهاء نفوذ إيران في سوريا مقابل تخفيف العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، تواجه عقبات عديدة لا تبدو هينة، في ظل تباين رؤية الأطراف المختلفة لأهداف وتداعيات تلك العقوبات.

اعتبارات مختلفة:

لن تقبل إيران بسهولة بإنهاء أو حتى تقليص نفوذها في سوريا مقابل تخفيف العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، لاعتبارات عديدة. إذ أنها لن تتنازل عن وجودها في سوريا، خاصة أنها استنزفت موارد مالية وبشرية غير محدودة حتى قبل اندلاع الصراع في سوريا في عام ٢٠١١، من أجل ترسيخ هذا الوجود ووضع عراقيل عديدة أمام الجهود التي تبذل للقضاء عليه أو احتواءه.

كما أن هذه المقايضة معناها توجيه ضربة قوية لحلفاءها، لا سيما النظام السوري وحزب الله، باعتبار أن إيران هي المصدر الرئيسي للدعم المالي والعسكري، بما يعني أن إنهاء وجودها في سوريا سيؤدي إلى وقف هذا الدعم، وبالتالي إضعاف قدراتهم العسكرية في مواجهة الأطراف المناوئة لهم.

فضلاً عن ذلك، فإن هذا الخيار سوف يفرض تداعيات مباشرة على الميليشيات الطائفية التي قامت إيران بتكوينها وتدريبها ليس فقط لمساعدة النظام السوري في مواجهة خصومه وإنما أيضاً لتعزيز جهود إيران في تكريس نفوذها العسكري على الأرض. وبالطبع، فإن عدم حسم المسارات المحتملة للدور التي يمكن أن تقوم بها هذه الميليشيات في المرحلة القادمة يضاعف من إمكانية قبول إيران بمثل هذه المقايضة، باعتبار أنها سوف تحسم مصير هذه الميليشيات قبل أن تبحث الخيارات الخاصة بوجودها في سوريا.

كما أن إيران لن تقبل بأية صفقات جديدة مع الإدارة الأمريكية في المرحلة الحالية. إذ أنها قد تفضل التريث في دراسة هذا الخيار، إلى حين تبلور ظروف قد تكون أكثر توافقاً مع مصالحها.

وبمعنى آخر، فإن إيران ما زالت مصرة على تحدى العقوبات الأمريكية، وترى أن لديها من الآليات ما يمكن أن يساعدها في مواجهة تلك العقوبات، رغم تداعياتها القوية على الساحة الداخلية، بشكل يمكن أن يدفعها إلى تأجيل خيار التفاوض أو الوصول إلى صفقات مع الإدارة الأمريكية حتى تتمكن من تعزيز موقعها التفاوضي لتقديم أقل قدر من التنازلات لواشنطن.

واللافت في هذا السياق، هو أن بعض الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد تطبيق الحزمة الثانية من العقوبات، في ٥ نوفمبر الجاري، وجهت ما يمكن تسميته بـ"الإشارات الخاطئة" لإيران، التي اعتبرت، على سبيل المثال، أن إعفاء ٨ دول من العقوبات الأمريكية الخاصة ب وارداتها النفطية من إيران بشكل مؤقت، يضعف من قدرة الإدارة الأمريكية على تحقيق هدفها الخاص بتصدير الصادرات النفطية الإيرانية، وهو ما سيدفعها إلى التمسك بموقفها على الأقل في المدى القريب وعدم تقديم تنازلات أو القبول بمثل تلك الصفقات.

شكوك مستمرة:

كما أن إيران ما زالت تبدي شكوكًا في إمكانية الوصول إلى اتفاق مع الإدارة الأمريكية الحالية، حيث ترى أن انسحابها من هذا الاتفاق هو احتمال وارد بقوة على غرار موقفها من الاتفاق النووي الحالي. وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية محمد جواد ظريف بقوله، في ٢٢ نوفمبر الجاري، أن "إيران لا ترى داعيًا لإجراء محادثات جديدة مع الولايات المتحدة دون وجود ضمانات بعدم الرجوع عن أى اتفاق يتم التوصل إليه"، مشيرًا إلى سحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب توقيعه على البيان الختامي لقمة مجموعة الدول الصناعية السبع التي عقدت في كندا في ٩ يونيو ٢٠١٨.

واللافت في هذا السياق، هو أن هذه الشكوك الإيرانية تمتد أيضًا إلى روسيا. فرغم التعاون الوثيق بين الطرفين سواء في الملف النووي أو السوري، فإن إيران باتت تبدو قلقًا واضحًا إزاء السياسة التي تتبناها موسكو في سوريا، خاصة بعد تغير توازنات القوى العسكرية لصالح النظام السوري.

وفي رؤية طهران، فإنه بعد تعزيز موقع النظام السوري تراجع رهان موسكو على الوجود العسكري الإيراني داخل سوريا، باعتبار أنه لم يعد هناك داعٍ لبقاء القسم الأكبر من القوات والميليشيات التابعة لإيران طالما أن النظام السوري تمكن من استعادة مساحة كبيرة من الأراضي السورية بالتوازي مع تراجع قدرة القوى المناوئة له على إسقاطه أو تهديد بقاءه في السلطة.

وتستند إيران في هذا الصدد إلى التفاهات المستمرة التي تتوصل إليها روسيا مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وترى أن الهدف الأساسي منها ليس تحجيم نفوذ إيران على الأرض فحسب، رغم أهمية ذلك بالطبع، وإنما تكريس نفوذ روسيا على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، بل وربما الاجتماعية أيضًا، باعتبار أنها الطرف الرئيسي الذي يتحكم في مقاليد الأمور داخل سوريا.

رفض أمريكي:

كذلك، لا يبدو أن الإدارة الأمريكية في وارد القبول بمثل تلك الصفقة، لاعتبارات خاصة بمصالح وحسابات واشنطن. فرغم أن وجود إيران في سوريا يحظى باهتمام خاص من جانب الأخيرة، إلا أنه ليس الخلاف الوحيد

العالق بين الطرفين، بل إن أهميته قد تتراجع في حالة ما إذا قورن بملفات أخرى تحظى بأولوية خاصة من قبلها، على غرار البرنامجين النووي والصاروخي.

إذ تتشكك واشنطن في أن إيران تحاول الالتفاف على الاتفاق النووي الحالي وتستطيع تطوير جانب سري عسكري من برنامجها النووي. فضلاً عن أنها تتابع بالطبع تهديدات إيران باستهداف قواعدها العسكرية من خلال صواريخها الباليستية، وكان آخرها التهديدات التي وجهها قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري في ٢٢ نوفمبر الجاري.

ومن هنا، لن تقبل واشنطن، على الأرجح، بالوصول إلى صفقة جزئية مع إيران، خاصة أنها ترى أن الاستمرار في السياسة الحالية القائمة على رفع مستوى العقوبات ومواصلة الضغط على إيران قد يفتح انتزاع مكاسب أكبر على المستويين النووي والإقليمي.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول في النهاية إن الأفكار الروسية الجديدة لا يبدو أنها تستوعب المعطيات الجديدة التي يفرضها التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والذي بات مفتوحاً على أكثر من مسار خلال المرحلة القادمة.

ماذا قد يحدث إذا انهار النظام الإيراني؟

آني أبلباوم - واشنطن بوست - ٢٦/١١/٢٠١٨

مضى الآن أكثر من أسبوعين منذ فرض نظام العقوبات الجديد على إيران، وسوف يمر وقت طويل قبل أن تنتهي.

وسرد وزير الخارجية، "مايك بومبيو"، ١٢ شرطاً تحتاج إيران إلى تلبيةها قبل رفع العقوبات وتتضمن وفقاً دائماً للدعم الإيراني للجماعات الثورية في الخارج، فضلاً عن التوقف الدائم لبرنامج إيران النووي. وبتعريفها الخاص، فإن جمهورية إيران الإسلامية هي نظام ثوري مخصص لتصدير إسلامها الراديكالي، وهي أيضاً ثيوقراطية تعتمد على المشاعر القومية للحفاظ على النظام. وبعبارة أخرى، لن تتحقق هذه الشروط في أي وقت قريب.

وبدلاً من التنازل، تراجعت القيادة الإيرانية وأعدت نفسها لضربة أخرى للاقتصاد الضعيف أصلاً. والأوقات الصعبة قادمة بالفعل، حيث تتوقف الشركات عن العمل، وترتفع البطالة، ودخلت أسعار المواد الخام في سباق متصاعد.

ويعتقد البعض أن الحكومة قوية بما يكفي للبقاء على قيد الحياة، لا سيما وأن التجارة مع الصين والهند وروسيا سوف تستمر، لكن البعض في إدارة "ترامب" لا يخفون آمالهم في أن ينهار النظام، وربما يكونون على حق في هذه الآمال.

وتنتشر الاحتجاجات الفوضوية التي لا قائد لها في إيران، مثل النساء اللاتي يخرجن رفضاً لفرض الحجاب، وسائقي الشاحنات المضربين.

وقبل عام تقريباً، اندلعت الاحتجاجات ضد ارتفاع الأسعار والفساد، ودعت لصالح دولة علمانية، في عشرات المدن، وقد شهدت إيران ثورة من قبل، وقد تحدث مرة أخرى، لكن ماذا بعد؟ لا أحد يسأل، بل أستطيع أن أقول إنه لا أحد يفكر في ذلك على الإطلاق.

ولدى الولايات المتحدة الآن سياسة تشجع انهيار النظام في كل شيء، ومن الواضح أن هذه الإدارة تريد أن تفشل الجمهورية الإسلامية، لكن على الرغم من أن لدينا نقاشاً حيويًا حول مزايا العقوبات، لكنه لا أحد يفكر كثيراً في مستقبل إيران نفسه.

ولا يبدو أن هذه الإدارة تفكر كثيراً في الإيرانيين، وهذا ليس مفاجئاً، لأن الأمريكيين لم يفكروا أبداً في ذلك. وفي عام ٢٠٠٩، كان بإمكان إدارة "أوباما" أن تضع حملة لحقوق الإنسان في قلب سياستها تجاه إيران، وتعزز الناس والأفكار والتعليم ووسائل الإعلام التي كان من الممكن أن تساعد في تغيير إيران من الداخل. وفي عام ٢٠١٩، بإمكان إدارة "ترامب" أن تفعل الشيء نفسه، لكن الأول لم يفعل، ولن يفعل الأخير. وفي مرحلة مماثلة من تدهور الإمبراطورية السوفييتية، كان للولايات المتحدة، إلى جانب أوروبا الغربية، سياسة تجاه ما كنا نسميه "الأمم الأسيرة".

ولقد علمنا الاقتصاديين في أوروبا الوسطى، الذين قادوا بلدانهم فيما بعد، التخطيط المركزي، وأدركنا برامج إذاعية ناجحة وشائعة وصلت إلى أبعد أركان الولايات المتحدة.

لقد فكرنا بقوة، ليس فقط في ردع العدوان السوفييتي، ولكن أيضا في الوصول إلى المواطنين الروس العاديين، ولم يكن أي منها يبدو كذلك في ذلك الوقت، لكن عندما انهار النظام أخيرا، اتضح الأمر.

وفي حالة إيران، يمكن لأي شيء يشبه فشل النظام أن يكون له عواقب كارثية.

وتهيمن على الاقتصاد الإيراني شركات مملوكة، بشكل علني أو غير ذلك، من قبل فيلق الحرس الثوري الراديكالي، ومعظم البنوك مملوكة مباشرة من قبل الدولة.

ويهيمن رجال الدين على النظام القضائي، كما أن النظام التربوي قد تم السيطرة عليه بعقود من الأيديولوجية الدينية الراديكالية.

وفي الوقت نفسه، هناك جيوب مهمة من الليبرالية وحركة حقوق الإنسان النابضة بالحياة، داخل البلد وخارجها، لكن الغرب، الحكومات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، لا يفعل الكثير لمساعدتهم والتحدث معهم ودعمهم للفوز بالمعركة، ومعظم الوقت، ننسى أنهم موجودون على الإطلاق.

وإذا أردنا أن تتجح إيران "الأخرى"، إيران التي لديها رؤية مختلفة لمكانها في العالم، يجب أن نفكر فيها، وأن نخطط لها، ونستعد لها الآن.

أما إذا كان اهتمامنا بإيران لا يصل إلا إلى تعزيز الفشل، فإننا نستحق الفوضى التي يمكن أن تترتب إذا تحققت آمنياتنا.